

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْقِرْآنُ لَا يُحَلِّقُ إِلَّا فِي عَرَبِ

تألِيف

شِيْخِ الْإِسْلَامِ تَقْيَى الدِّينِ
ابْنِ تِيمِيَّةَ

تَحْقِيق

أَبُو سَعِيم

مَحَلِّي فِي حِجَّةِ السَّيِّدِ

كَارِي الصَّحَابَةِ لِلشَّرِّافِ بِطِنْطِنِ

لِلْمُشْرِقِ وَالْمُغْرِبِ وَالْمُنْزِعِ

كتاب قدحوى ذرراً بعدين سحن ملحوظة
لها قالت نهساً
حقوق الطبع محفوظة

لدار **الصَّحَافَةِ الْكُرْبَلَائِيَّةِ** بطنطا

لنشر - وتحقيق - والتوزيع

المَرَاسِلَاتُ:

طنطاش المذيرية - أمام مخطبة بنزرين التعاون
ت: ٣٣١٥٨٧ ص.ب: ٤٧٧

الطبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِنْ يَدِي الْكِتَابِ وَأَهْمِيَّتِهِ

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى ، وبعد .

من سن المدى التي تركها لنا النبي ﷺ صلاة الجمعة ، حيث يجتمع المسلمون فيتعارفون ويتعاونون ، وما أجمل قول ابن مسعود رضي الله عنه :

لقد رأينا وما يختلف عن الصلاة إلا متفاق قد علم نفاقه ، أو مردض ، إن رسول الله ﷺ علمنا سن المدى ، وإن من سن المدى الصلاة في المسجد الذي يؤذن فيه » رواه مسلم وأحمد وأبو داود والنسائي وابن ماجه ..

وفي رواية أخرى لأبي داود قال « حافظوا على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بهن ، فإن من سن المدى ، وإن الله تبارك وتعالى شرع لنبيه سن المدى ، ولقد رأينا » وما يختلف عنها إلا متفاق بين النفاق ، ولقد رأينا وإن الرجل ليهادى بين رجلين حتى يقام في الصف ، وما منكم أحد إلا وله مسجد في بيته ، ولو صلیتم في بيوتكم ، وتركتم مساجدكم تركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضلالكم » .

هكذا هي صلاة الجمعة فلها أهمية كبيرة ، لما يترتب عليها من فوائد جمة ولو أخذنا نسرد تلك الفوائد ما انتهينا ، فنها على سبيل المثال :

١ - شعور أهل الإسلام بعظمته دينهم الذي جمعهم في مكان واحد ، يتساوى فيه الجميع الفقير ، والغني ، الشريف ، والمولى الكل مسواسية كأسنان المشط .

٢ - يعرف أهل الإيمان أحوال بعضهم ، فيعطف الغني على الفقير ، ويعين القوي الضعيف ، فيتم التكافل الاجتماعي بين المجتمع ككل ، وهذا ما تريده المجتمعات الحديثة أن تصل إليه .

٣ - يُعرف أعداء الإسلام أن المسلمين يد واحدة ، فهم معاً في الدين ، فكيف يتفرقون في الدنيا .

وهكذا نجد أن فوائد صلاة الجماعة عظيمة لجماعة المسلمين ، بل إنها لفرد عظيمة ، فهي تعلمه النظام ، وتعلمها النظافة ، إلى غير ذلك ومن هنا كان ينبغي لكل مسلم أن يعرف حكم صلاة الجماعة ، فإن الناس قد تهاونوا فيها ، حتى أصبحت بيوت الله خالية من المصلين ، فإنما الله وإنما إليه راجعون .

يأتي شيخ الإسلام في هذا الكتاب ويحدثنا عن حكم صلاة الجماعة الفقهى ، فيعرض لنا آراء العلماء . وحججة كل رأى ، وبما يُرد عليه ، ثم يمحض تلك الأقوال حتى يصل بنا إلى حكم صلاة الجماعة الذي ينبغي لكل مسلم أن يتعلمه ويُعلم .

أما الجزء الثاني من هذا الكتاب فيتحدث عن القراءة خلف الإمام وهذا موضوع خطير ، فإن العلماء قد تنازعوا فيه ، وانختلفوا مع عموم الحاجة وخطورته ، فيأتي شيخ الإسلام ويقول القول الوسط ، فيفصل في هذا الأمر ، ولقد كان الإمام مسروقاً من قبل في الحديث عن هذا الموضوع ، فلقد ألف فيه الإمام البخاري كتابه (خير الكلام في القراءة خلف الإمام) ، وألف الإمام البهوي كتابه (القراءة خلف الإمام) .

ولقد استوعب هذا التراث الإمام ابن تيمية ، وأخرج لنا خلاصة التراث المأثر عن السلف الصالح ، مع ذكر أقوال كل فريق من العلماء ، وفي النهاية كعادته يخرج لنا بالقول الأوسط ، والمذهب الراجح .

وهكذا نرى أن هذا الكتاب جدير بالقراءة ، جدير بالإقتداء لما حوى من علم شريف ، يوصل إلى طاعة الله وعبادته .

عمل في الكتاب

- ١ - قمت بتأخریج الأحادیث النبویة الموجودة في الكتاب ، مع ذكر درجة الحديث كلما أمكن ذلك .
- ٢ - أرجعت الآیات القرآنیة إلى مواضعها من سور ، مع تشکیلها تشکیلاً کاملاً ، لأهمیة هذا الأمر .
- ٣ - قمت بإرجاع أقوال السلف إلى مواضعها من المراجع التي ذکرت فيها ، وهذا يزید في توثیق القيمة العلمیة لتلك الأقوال .
- ٤ - أعددت مقدمة للكتاب تحتوى على التالي :
 - (ا) بین يدی الكتاب وأهمیته .
 - (ب) ترجمة المصنف .
 - (ج) أصل الكتاب .
 - (د) عمل في الكتاب .

وأخیراً

إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت ، وما توفقى إلا بالله ، عليه توکلت وإليه أنيب .

أبو مریم / مجیدی بن فتحی السید

﴿ أَصْلَ السَّكَّاب ﴾

هذا الكتاب في أصله مكون من رسائل من رسائل شيخ الإسلام ابن تيمية ، كتبها عندما سئل عن صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية ، أم سنة ، فإن كانت فرض عين ، وصلى وحده بغير عذر ، فهل تصح صلاته أم لا ؟

أما الرسالة الثانية فهي عبارة عن السؤال عن القراءة خلف الإمام ؟

ولقد أخرجنا هاتين الرسائلتين من مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ، وكانتا في المجلد رقم (٢٣) وذلك للحاجة الملحة إلى هذين الموضوعين ، ولتيسير وصول القارئ المسلم إلى أحكام هاتين المسألتين ، فإنه يتذرع عليه أن يشتري مجموعة الفتاوى المؤلفة من (٣٧) مجلداً .

ولقد حاولنا خدمة الكتاب بتحقيقه ، وإيضاح ما قد يصعب فيه ، ويعلم الله عز وجل كما بذلت من طاقة في تحرير الصواب . ولكن أبي الله عز وجل أن يكون الكمال إلا لكتابه ، فمن وجد خيراً في عمله فهذا من فضل الله ، فلا يحرمني الدعاء بالتوفيق ، وإن كانت الأخرى فليستغفر لى ، وحسبي أن الله يعلم ما في الصدور ، وأسأل الله - تبارك وتعالى - أن ينفع بهذا العمل المسلمين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(ترجمة المصنف)

أولاً نسبة ونشأته :

هو شيخ الإسلام ، الإمام المجتهد ، تقى الدين أبو العباس أحمد ابن عبد الخليم ابن عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني .

ولد بحران فيعاشر ربيع الأول سنة ٦٦١ هـ ، ثم ارتحل والده به وبأخويه إلى دمشق فيمن هاجر إليها من المسلمين فراراً من التيار الذين أغروا على بلاد الإسلام في ذلك العهد ، وأظهروا في الأرض الفساد .

فلما ذهب إلى دمشق تلقى العلم على مشايخها ، واعتنى بالحديث ، فسمع المستند مرات ، والكتب الستة ، ومعجم الطبراني الكبير ، وما لا يحصى من الكتب ، ثم أقبل بعد ذلك على الفقه وعلم العربية ، ثم أقبل على التفسير إقبالاً كلياً حتى سبق فيه ، وأحكم أصول الفقه ، كل ذلك وهو ابن بضع عشرة سنة ، فانبرى العلماء من فرط ذكائه ، وسيلان ذهنه ، وقوة حافظته .

وكان يحضر إلى المحافل العلمية ، فيناظر ، ويناقش ، وأفى وله أقل من تسع عشرة سنة ، وتوفي والده وعمره احدى وعشرون سنة ، فقام مكانه بتفسير القرآن أيام الجمع في المسجد الجامع .

وهذا يحق لنا أن نقول : إنه لا عجب ولا غرو في نبوغه - رحمة الله - فقد وهب الله كل عوامل النبوغ ومؤهلاته : وراثة طيبة عميقة بالجنور العلمية ، وقوة عقلية وذهنية بلغت حد الاعجاب .

ثم بعد ذلك اتجه إلى الحديث رواية وحفظاً ، فرواه عن أعلامه ،

وكبار شيوخه في وقته كابن أبي اليسر ، ومحمد الدين بن عساكر ، وفخر الدين بن البخاري وغيرهم .

ومع الحفظ والرواية كان دؤباً على الدرس العلمية ، والبحث ، في مختلف العلوم ، وقليماً يزاول علمًا من العلوم ، إلا ويفتح الله عليه فيه .

وكان يكتب في كل يوم وليلة في فقهه ، أو أصوله ، أو تفسير ، أو في الرد على الفلاسفة وأهل التحل والفرق ، نحوًا من أربع كراسات .

ثانياً صفاته الذاتية :

كان يمتاز رحمة الله - بالشجاعة والجلد في النصح لله ، وللأممة وكان يدعوا إلى ما كان عليه سلفنا الصالح ، فأظهر الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر في كل مكان كان يذهب إليه .

وامتاز - رحمة الله - بقوه الحافظة ، فكاد أن يستوعب السنن والأثار حفظاً ، إن تكلم في التفسير فهو صاحب علمه ، وإن أفتى في الفقه فهو مدرك لغايته ، أو في الحديث فهو حامل رايته .

ومن صفاته - رحمة الله - كان على الهمة عزيز النفس ، لا يذل ، ولا يماري ، وكان صريحاً إلى أبعد حدود الصراحة ، في رأيه ، ومناظراته ، ومؤلفاته ، فمن مواقفه الجريئة المديدة التي تذكر له ، وتبين كيف كان في علمه وفضله .

١ - لما زحف التتار على الشام ، وتسامع الناس بأنهم سيقصدون مصر بعد ذلك ، أمتلأ قلوبهم بالرعب ، واتفق الأعيان مع الشيخ ابن تيمية على لقاء ملتهم قازان ، فذهبوا إليه ، وتكلم معه ابن تيمية كلاماً شديداً ، وكانت الغايةأخذ الأمان لأهل دمشق ، ثم إيقاف الزحف ، فجلس الشيخ أيام قازان الذي طلب الدعاء منه ، فرفع يديه ودعاه له دعاء منصفاً أكثر عليه ، وقازان يؤمن على دعائه .

٢ - وشبكا رجل من الناس إلى ابن تيمية من ظلم نزل به من أميره ، وكان هذا الأمير فيه جبروت وغاظة ، فدخل عليه الشيخ غير هياب ولا وجل ، فقال الأمير : أنا كنت أريد أن أجئ إليك لأنك عالم زاهد ، يعني بهذا الاستهزاء من الشيخ .

فقال الشيخ : موسى كان خيراً مني ، وفرعون كان شراً منك ، وكان موسى يجيء إلى باب فرعون كل يوم ثلاثة مرات ، ويعرض عليه الإيمان .

٣ - يذكر ابن كثير في حوادث سنة ٦٩٩ هـ أنه في السابع عشر من رجب دار الشيخ ابن تيمية - رحمه الله - وأصحابه على الحجارات والحانات ، فكسروا أولئك الحجور وأراقواها وعزّروا الناس الذين اتخذوا تلك الأماكن للفحش ، ففرح الناس بذلك .

ثالثاً : شيوخه وتلاميذه :

حكي البرزالي أن شيوخه أكثر من مائة شيخ ، وهذا القول يوضع لنا كيف كانت همة الشيخ في السماع كبيرة .

وفي خبر آخر يروى أنه قد بلغ عدد من سمع منهم أكثر من مائة عالم . فسمع في دمشق ابن عبد الدائم ، وابن أبي اليسر . والجبل بن عساكر ، ويحيى ابن الصيرفي ، والشيخ شمس الدين ابن أبي عمر ، وغيرهم .

وقد أخذ الفقه والأصول عن وائله ، والشيخ زين الدين بن المنج ، وقرأ العربية على ابن عبد الباقي ، وسمع الحديث عن شمس الدين عذاء الحنفي ، وابن علان ، والكمال عبد الرحيم ، وابن شيبان ، وغيرهم من شيوخ الحديث حدث عنه خلق كبير منهم : المذهبى ، والبرزالي . وأبو المفتح بن سعيد الناس ، ويكفيه فخرأ . أن من تلاميذه ابن قيم الجوزية الذي أضاف المكتبة الإسلامية العاملة ، عشرات المؤلفات النافعة الظاهرة .

رابعاً : ثناء العلماء عليه :

قال الشيخ عماد الدين الواسطي :

« فوالله لم يُرَأْ تحت أديم السماء مثل ابن تيمية علماً و عملاً ، وحالاً و خلُقاً ، و حلماً و قياماً في حق الله عند انتهاء حُرُمَاتِه ، أصدق الناس عقداً ، وأصحهم علماً ، و حزماً ، وأعلاهم في انتصار الحق و قيامه همة ، وأسخاهم كفأً ، وأكملهم اتباعاً للنبي ﷺ »

وقال الحافظ الذهبي صاحب المصنفات الذاهنة :

« شيخنا ، وشيخ الإسلام ، وفريد العصر علماً و معرفة ، وشجاعة و ذكاء ، ونصحاً للأمة ، وأمراً بالمعروف ، ونهاً عن المنكر ، ومحاسنه كثيرة ، وهو أكبر من أن يُنْسَبَّهُ على سيرته مثله ، فلو حلفت بين الركن والمقام لحلفت أني ما رأيت بعيني مثله ، وأنه ما رأى مثل نفسه »

وقال الإمام ابن دقيق العيد :

« ... رأيت رجلاً سائر العلوم بين عينيه ، يأخذ ما شاء منها ، و يترك ما شاء »

وقال ابن الزمل堪ى إمام الشافعية في عصره :

« كان ابن تيمية إذا سئل عن فن من الفنون ظن الرأي والسامع أنه لا يعرف غير ذلك الفن ، وحكم أن أحداً لا يعرف مثله ، وكان الفقهاء من سائر الطوائف إذا جلسوا معه استفادوا في سائر مذاهبهم منه ملماً يكونوا يعرفونه قبل ذلك ، ولا تكلم في علم شرعى أو غيره إلا فاق فيه أهله »

ثم ذكر ابن الزمل堪ى شعراً في ابن تيمية فقال :

إذا يقول يقول الواصفون له وصفاته جلت عن الحصر
هو حجة الله باهرة هو يبننا أعموجية الدهر
هو آية للخلق ظاهرة أنوارها أربت على الفجر

وقد أجمع مؤرخوا ابن تيمية على أنه كان في عصره أمة وحده ، قد توافرت لديه شروط الاجتہاد ، وباغ رتبة الإمامة في كل فن مارسه ، فكان في العلوم إماماً مُتَّبِعاً ، سلفي العقيدة والمنهج .

خامساً : مؤلفاته :

قال الحافظ الذهبي : كان بحور العلم ، أثني عاشر المواقف والمخالف ، وسارت بتصانيفه الركبان ، لعلها ثلاثة مجلد .

وفي شذرات الذهب : أن تصانيفه تبلغ خمسين مجلدة .

وهذا يبين لنا مدى سعة التراث العلمي الذي تركه لنا شيخ الإسلام ابن تيمية ، وفي هذه الأيام – يعني في القرن العشرين – جمع أحد العلماء فتاوى ابن تيمية ، والمسائل الإلهية والتبعيدية التي تكلم فيها فوصلت إلى سبعة وثلاثين مجلد تسمى « مجموعة فتاوى ابن تيمية »

ومن مؤلفاته الدائمة المطبوعة نختار بعضها ، فنذكر منها :

١ - اقتضاء الصراط المستقيم ومحاجة أصحاب الجحيم .

٢ - رفع الملام من الأئمة الأعلام .

٣ - التوسل والوسيلة .

٤ - الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح .

٥ - السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية .

٦ - الفرقان بين أولياء الرحمن ، وأولياء الشيطان .

٧ - العقيدة الواسطية .

٨ - الفرقان بين الحق والباطل .

سادساً : وفاته :

ابن رحمة لله في آخر عهده فاعتقل في قلعة دمشق من شعبان سنة ٧٢٦ هـ إلى ذي القعدة سنة ٧٢٨ ، ثم مرض بضعة وعشرين ، ولم يعلم أكثر الناس بمرضه ، ولم يفجأهم إلا موته ، وكان مشهود تشيعه إلى المقبر الأخير أمراً عظيماً ، فقد تزاحم الناس على جنازته ، وعلت الأصوات بالبكاء ، والدعاء له ، ويدرك ابن كثير ، فيما قال في وصف جنازته وكثرة مشيعها ، أنه لم يتخلل عن الحضور إلا من لم يستطع إلى ذلك سبيلاً ، وحضرت نساء كثيرات بحيث حزنن خمسة آلاف غير الملايي كن على الأرضية وغيرهن ، وأما الرجال فحضرروا بستين ألفاً ، إلى مائة ألف ، إلى أكثر من ذلك ، إلى مائة ألف .

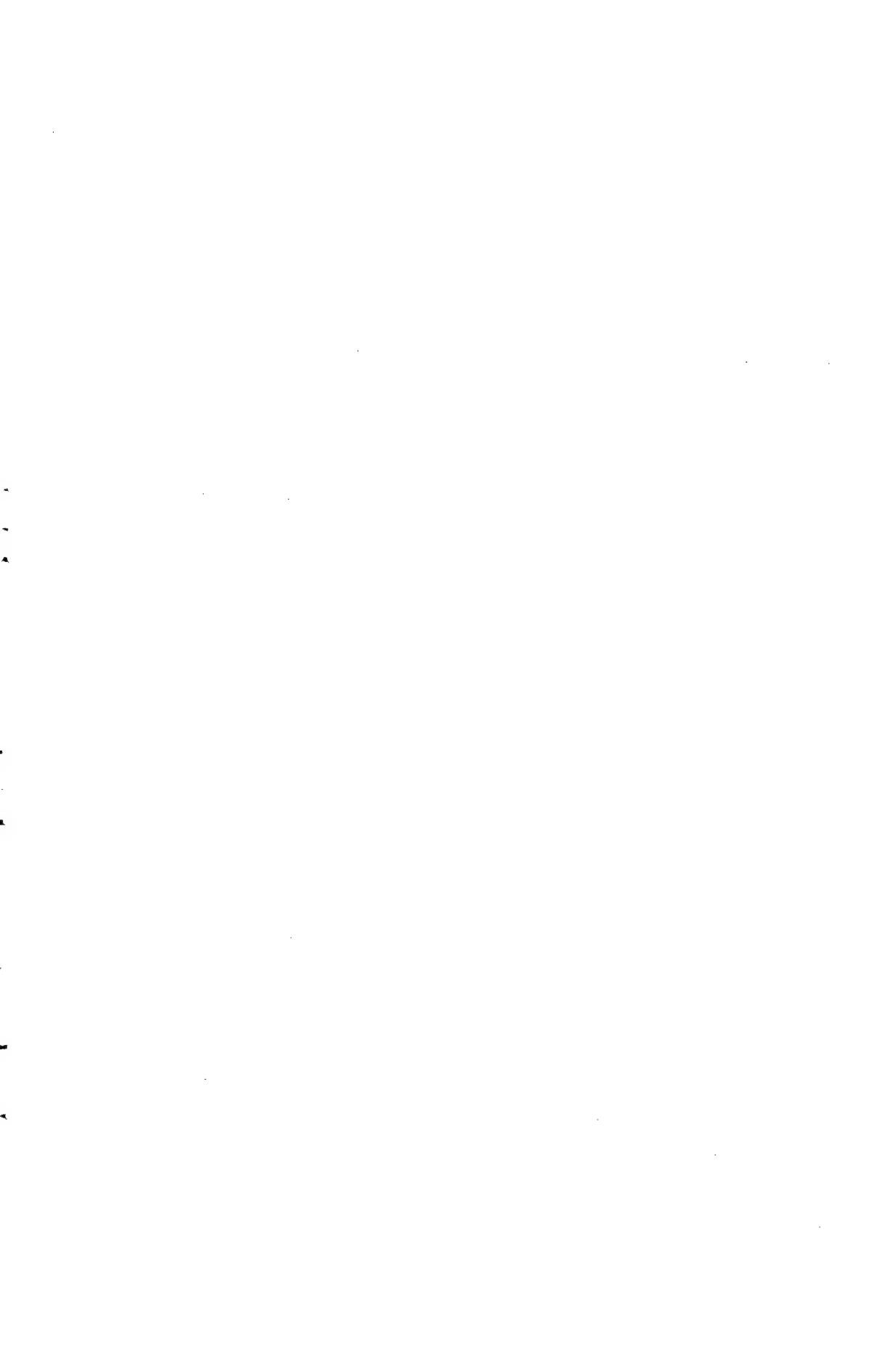
يقول الشيخ زين الدين عمر بن الودري :

عثا في عرضه سلطان لهم من نثر جوهره النقاط
نقى الدين أحمد خير حبر خروق المضلات به تخطى
توفى وهو محبوس فريد وليس له إلى الدنيا انبساط
ولو حضروا حين قضى لالفوا ملائكة النعيم به أحاطوا
في في علمه أضحي فريداً وحلَّ المشكلات به يناظر
ورثاه ابن فضل الله العمرى بقصيدة طويلة ، فمنها :

مثل ابن تيمية في السجن معتقل
والسجن كالغمد ، وهو المصارم الذكر
مثل ابن تيمية تدرى خمائله
وليس يُلقط من أفنانه الزهر
مثل ابن تيمية شمس تغيب سُلْطَنَى
وما ترقُّ بها الآمال والبَكَر

رحم الله شيخ الإسلام بن تيمية ، وأسكنناه في جنة الخلود ، مع الذين أنعم الله عليهم ، من النبيين والصديقين ، والشهداء ، والصالحين ، وحسن أولئك رفقا .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَنَعْمَتْهُ تَمَّ الصَّالَاتُ .
وَنَسَأَلُهُ الْعُوْنَ وَالْتَّوْفِيقَ وَالسَّلَادَ فِي كُلِّ حَالٍ .



باب صلاة الجماعة

مثيل رحمة الله :

عن صلاة الجماعة هل هي فرض عين أم فرض كفاية ، أم سنة
فإن كانت فرض عين وحده من غير عذر . فهل تصح صلاته
أم لا ؟ وما أقوال العلماء في ذلك ؟ وما حجة كل منهم ؟ وما الراجح
من أقوالهم ؟

فأجاب : الحمد لله رب العالمين . اتفق العلماء على أنها من أوكلد
ال العبادات ، وأجل الطاعات ، وأعظم شعائر الإسلام ، وعلى ما ثبت في
فضلها عن النبي ﷺ حيث قال : « تفضل صلاة الرجل في الجماعة على
صلاته وحده بخمس وعشرين درجة (١) هكذا في حديث أبي هريرة .
وأبي سعيد الخدري (٢) ، ومن حديث ابن عمر بسبع وعشرين ،
والثلاثة في الصحيح .

وقد جمع بينهما : بأن حديث الحمس والعشرين ، ذكر فيه الفضل
الذى بين صلاة المنفرد والصلاة في الجماعة . والفضل خمس وعشرون ،
وحيث أن حديث السبعة والعشرين ذكر فيه صلاته منفرداً وصلاته في الجماعة

(١) البخاري (١٦٦/٢) ، ومسلم (١٥٢/٥) ، أحمد (٣٧٦) ،
(٤٥٢/١) ، (٤٥٢/٢) ، (١١٢) ، (٢٣٣) ، (٣٢٨) ، (٤٥٤) ، (٥٢٠) ،
أبو داود (٥٦٠) ، الترمذى (٢١٦) ، النسائي (١٠٣/٢) ،
وابن ماجه (٧٨٨) .

(٢) البخاري (١٦٦/٢) ، ومسلم (١٥٢/٥) ، والترمذى (٢١٥) ،
والنسائي (١٠٣/٢) ، وابن ماجه (٧٨٦) .

والفضل بيتهما ، فصار المجموع سبعاً وعشرين ، ومن ظن من المتنسكةة^(٣) إن صلاته وحده أفضل ، إما في خلوته ، وإما في غير خلوته ، فهو مخطئ ضال ، وأفضل منه من لم ير الجماعة إلا خلف الإمام المعصوم ، فعطل المساجد عن الجمع والجماعات التي أصر الله بها ورسوله ، وعمر المساجد بالبدع والصلوات التي نهى الله عنها ورسوله ، وصار مشابهاً لمن نهى عن عبادة الرحمن وأمر بعبادة الأوثان .

فإن الله سبحانه شرع الصلاة وغيرها في المساجد . كما قال تعالى :

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِنْ مَنْ نَعَّمَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا ﴾^(٤) .

وقال تعالى : « وَلَا تُبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ »^(٥) .

وقال تعالى : « قُلْ أَمْرِ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهُكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ »^(٦) .

وقال تعالى : « مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمَرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ إِلَى قَوْلِهِ : إِنَّمَا يَعْمَرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَةَ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهُ فَعَمَّى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ »^(٧) .

(٣) الدُّسُكُ وَالدُّسُكُ : العبادة والجاءة وكل ما يقرب به إلى الله تعالى ، والمتنسكة أي المتعددة .

(٤) سورة البقرة : ١١٤ .

(٥) سورة البقرة : ١٨٧ .

(٦) سورة الأعراف : ٢٩ .

(٧) سورة التوبة : ١٧ - ١٨ .

وقال تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ ، يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ لَا تُنْهِيهِمْ تَجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ (٨) .

وقال تعالى ؟ ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ اللَّهُ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ (٩) .

وقال تعالى : ﴿ وَمَسَاجِدٌ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ (١٠) .

وأما مشاهد القبور ونحوها : فقد اتفق أئمة المسلمين على إنه ليس من دين الإسلام أن تخص بصلوة أو دعاء ، أو غير ذلك ، ومن ظن إن الصلاة والدعاء والذكر فيها أفضل منه في المساجد ، فقد كفر . بل قد تواترت السنن في النبي عن اتخاذها لذلك . كما ثبت في الصحيحين إنه قال « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد (١١) » يحذر ما فعلوا : قالت عائشة : « ولو لا ذلك لابرز قبره ، ولكن كره أن يتخذ مسجداً » وفي الصحيحين أيضاً أنه ذكر له كنيسة بأرض الحبشة وما فيها من الحسن والتصاوير ، فقال : « أولئك إذا مات منهم الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً ، وصوروا فيه تلك التصاوير ، أولئك شرار الخلق عند الله يوم القيمة (١٢) » وثبت عنه في صحيح مسلم من حديث جندب إنه قال : قبل أن يموت بخمس : « إن من كان قبلكم كانوا يتخذون القبور مساجد ،

(٨) سورة النور : ٣٦-٣٧ .

(٩) سورة الجن : ١٨ ،

(١٠) سورة الحج : ٤٠ ،

(١١) البخاري (١١٦/١) ، (١١١/٢) ، ومسلم (١٢/٥) ،

وأبو داود (٣٢٢٧) بلفظ : (قاتل) ، والنسائي (٤١/٢) بلفظ (لعنة الله) والباقي سواء ،

(١٢) البخاري (١١٦/١-١١٧) ، ومسلم (١١/٥) ، النسائي (٤١/٢) .

ألا فلا تخذلوا القبور مساجد فاني أنهاكم عن ذلك (١٣) .
وفي المسند عنه إنه قال : « إن من شرار الخلق من تدركهم الساعه
وهم أحياء ، والذين يتخذلون القبور مساجد (١٤) » وفي موطاً مالك عنه
إنه قال : « اللهم لا تجعل قبرى وثناً بعد ، اشتد غضب الله على قوم
الخنعوا قبور أنبيائهم مساجد (١٥) » وفي السنن عنه أنه قال : « لا تخلوا

— (١٣) مسلم (١٣/٥) .

[فائدة عظيمة] :

قال الإمام النووي رحمة الله : قال العلماء إنما هى النبي صلى الله
عليه وسلم عن اتخاذ قبره وقبر غيره مسجداً خوفاً من المبالغة في تعظيمه
والفتن به ، فربما أدى ذلك إلى الكفر ، كما جرى لكثير من الأمم
الخالية ، ولما احتاج الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - والتابعون
إلى الزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثر المسلمين ،
وامتدت الزيادة إلى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه ، ومنها حجرة
عائشة رضى الله عنها - التي فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه
أبي بكر وعمر - رضى الله عنهم - بنوا على القبر حيطاناً مرتفعة مستديرة
حوله ، لثلا يظهر في المسجد فيصل إلى العوام ، ويؤدي الحذور ، ثم
بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين ، وحرفوهما حتى التقى ، حتى
لا يمكن أحد من استقبال القبر ، والله تعالى أعلم بالصواب . انتهى نقلًا
عن شرح النووي على مسلم (١٣/٥ - ١٤) .

(١٤) أحمد (١/٤٥٥ ، ٤٣٥) ، صحيح ابن خزيمة (٧٨٩) ،
وابن حبان (٣٤٠ ، ٣٤١) ، والطبراني (٣/٧٧٧) في الكبير ،
وأبو يعلى (١/٢٥٧) في مسنده وحسنه الشيخ الألباني ، كما في تحرير
الساجد (ص ١٩) .

(١٥) أحمد (٢/٢٤٦) ، ومالك في كتاب السفر : باب ٨٥ ،
وعبد الرزاق (١٥٨٧) مرسلاً ، والطبراني (٧٥٠) في مشكاة المصايب ،
وابن سعد (٢٤١/٢) ، وأبو نعيم (٦/٢٨٣) في الحلية ، وصححه
الشيخ الألباني ، تحرير الساجد (ص ١٨) .

قبرى عبداً ، وصلوا على حيئاً كتم ، فإن صلاتكم تبلغى (١٦) .

والمقصود هنا : أن أئمة المسلمين متفقون على أن إقامة الصلوات الخمس في المساجد هي من أعظم العبادات ، وأجل القربات ، ومن فضل تركها عليها لإثارة للخلوة والانفراد على الصلوات الخمس في الجماعات ، أو جعل الدعاء والصلوة في المشاهد أفضل من ذلك في المساجد ، فقد انخلع من ربة الدين (١٧) ، واتبع غير سبيل المؤمنين .

﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَسْعَ عَيْنُهُ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ نُولَهُ مَا تَوَلَّ وَنُضْلِهُ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ (١٨) .
ولكن تنازع العلماء بعد ذلك في كونها واجبة على الأعيان ، أو على الكفاية ، أو سنة مؤكدة ، على ثلاثة أقوال :

★ ★ ★

فقيل : هي سنة مؤكدة فقط ، وهذا هو المعروف عن أصحاب أبي حنيفة ، وأكثر أصحاب مالك ، وكثير من أصحاب الشافعى ، ويدرك رواية عن أحمد .

وقيل : هي واجبة على الكفاية ، وهذا هو المرجح في مذهب الشافعى ، وقول بعض أصحاب مالك ، وقول في مذهب أحمد .

(١٦) أخرجه أبو داود (٢٠٤٢) في المناك : باب زيارة القبور ، وأحمد (٣٦٧/٢) ، والحديث صحيح ، انظر : صحيح الجامع (٧١٠٣) تحذير الساجد (ص ٩٨) للشيخ الألبانى حفظه الله .

(١٧) الْرَّبْقُ الْخَيْطُ ، وأخرج ربيعة الدين أى عقد الدين فاوق الجماعة ، ومعنى ربيعة الدين أى عقد الدين .

(١٨) سورة النساء : ١١٥ .

وقيل هي واجبة على الكفاية ، وهذا هو المرجح في مذهب الشافعى ،
وقول بعض أصحاب مالك ، وقول في مذهب أحمد .

وقيل هي واجبة على الأعيان ، وهذا هو المتصوّص عن أحمد وغيره ،
من أئمة السلف ، وفقهاء الحديث ، وغيرهم . وهؤلاء تنازعوا فيما إذا
صلى منفردًا غير عذر ، هل تصح صلاته ؟ على قولين ؟

(أحدهما) لا تصح ، وهو قول طائفة من قدماء أصحاب أحمد ،
ذكراه القاضى أبو يعلى ، في شرح المذهب عنهم ، وبعض متأخرتهم كابن
عقيل ، وهو قول طائفة من السلف ، واختاره ابن حزم وغيره .

(والثانى) تصح مع إثمه بالترك ، وهذا هو المأثور عن أحمد ،
وقول أكثر أصحابه .

والذين نفوا الوجوب احتجوا بتفضيل النبي ﷺ : صلاة الجماعة
صلاة الرجل وحده . قالوا : ولو كانت واجبة لم تصح صلاة المفرد ،
ولم يكن هناك تفضيل ، وحملوا ما جاء من هم النبي ﷺ بالتحريض على
من ترك الجماعة ، أو على المخالفين الذين كانوا يختلفون عن الجماعة ،
مع الصلاة في البيوت .

وأما الموجبون : فاحتلوا بالكتاب والسنّة والآثار .

(أما الكتاب) فقوله تعالى :

﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَاقْمُتْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَقْمُ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ
مُّعَلَّكٌ﴾ (١٩) الآية . وفيها دليلان :

(أحدهما) إنه أمرهم بصلاة الجماعة معه في صلاة الحوف ، وذلك
دليل على وجوبها حال الحوف ، وهو يدل بطريق الأولى على وجوبها
حال الأمان .

(الثاني) : إنه سن صلاة الخوف جماعة ، وسough فيها ما لا يجوز لغير عذر ، كاستدبار القبلة ، والعمل الكثير ، فإنه لا يجوز لغير عذر بالاتفاق ، وكذلك مفارقة الامام قبل السلام عند الجمهور ، وكذلك التخلف عن متابعة الامام ، كما يتأخر الصف المؤخر بعد رکوعه مع الامام إذا كان العدو أمامهم . قالوا : وهذه الأمور تبطل الصلاة لو فعلت لغير عذر ، فلو لم تكن الجماعة واجبة بل مستحبة لكان قد التزم فعل محظوظ مبطل للصلاحة ، وترك المتابعة الواجبة في الصلاة لأجل فعل مستحب ، مع أنه قد كان من الممكن إن يصلوا وحدانا صلاة تامة فعلم أنها واجبة .

وأيضا بقوله تعالى : **﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَةَ وَأْرْكَعُوا مَعَ الرَّكِعَيْنَ﴾** (٢٠) .

إما أن يراد به المقارنة بالفعل ، وهي الصلاة جماعة . وإما أن يراد به ما يراد بقوله :

﴿وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِيْنَ﴾ (٢١) .

فإن أريد الثاني ، لم يكن فرق بين قوله ، صلوا مع المسلمين ، وصوموا مع الصائمين .

﴿وَأْرْكَعُوا مَعَ الرَّكِعَيْنَ﴾ (٢٢) ،
والسياق يدل على اختصاص الرکوع بذلك .

فإن قيل : فالصلاحة كلها تفعل مع الجماعة . قيل : خص الرکوع بالذكر لأنه تدرك به الصلاة ، فمن أدرك الرکعة فقد أدرك السجدة ، فامر بما يدرك به الرکعة ، كما قال لمریم :

(٢٠) سورة البقرة : ٤٣ .

(٢١) سورة التوبة : ١١٩ .

(٢٢) سورة آل عمران : ٤٣ .

﴿ اقْتَنْتُ لِرَبِّكَ وَاسْجُدْتُ وَأَرْكَعْتُ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ .

فإنه لو قيل : اقتني مع القانتين ، لدل على وجوب إدراك القيام ، ولو قيل : اسجدى لم يدل على وجوب إدراك الركوع ، بخلاف قوله :

﴿ وَأَرْكَعْتُ مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ .

فإنه يدل على الأمر بإدراك الركوع وما بعده دون ما قبله ، وهو المطلوب .

(وأما السنة) فالآحاديث المستفيضة في الباب : مثل حديث أبي هريرة المتفق عليه عنه صلى الله عليه وسلم إنه قال : « لقد همت أن آمر بالصلاوة فتقام ، ثم آمر رجالاً فيصلوا بالناس ، ثم انطلق إلى قوم لا يشهدون الصلاة : فأحرق عليهم بيوتهم بالنار » فهم بتحرير من لم يشهد الصلاة (٢٣) . وفي لفظ قال : « أُنْقَلَتِ الصلاةُ عَلَى الْمَنَافِقِينَ صَلَاةُ الْعَشَاءِ وَالْفَجْرِ ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهَا لَأَوْتُوهَا وَلَوْ حَبْوَا ، وَلَقَدْ هَمَتْ أَنْ آمِرَ بِالصَّلَاةِ فَتَقَامْ » (٢٤) الحديث .

وفي المسند وغيره « لولا ما في البيوت من النساء والذرية ، لأمرت أن تقام الصلاة » (٢٥) الحديث . فبين صلى الله عليه وسلم إنه هم بتحرير البيوت على من لم يشهد الصلاة . وبين أنه إنما منعه من ذلك من فيها من النساء والذرية ، فإنه لا يجب عليهم شهود الصلاة ، وفي تحرير البيوت قتل من لا يجوز قتله ، وكان ذلك عبئاً على الحد على الجبلي . وقد قال سبحانه وتعالى :

(٢٣) البخاري (١٦١/٣) ، ومسلم (١٥٣/٥) بنحوه ، أحمد

(٢٤) البخاري (٥٣٩/٢) ، والنسائي (١٠٧/٢) بمعناه ، وأبي ماجه (٧٩١) .

(٢٥) البخاري (١٤٧/١) بدون زيادة (ولقد همت) ، ومسلم

(١٥٤/٥) كاملاً ، وأحمد (٤٢٤/٢) وأبو داود (٥٥٤) ، والنسائي

(١٠٤/٢) : والحاكم (٢٤٧/١) بدون زيادة (ولقد همت) .

(٢٥) أحمد (٣٦٧/٢) .

﴿ وَلَوْلَا رِجَالٌ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطْوِمُهُمْ فَتُصَبِّبُكُمْ مِنْهُمْ مَعْرَةً بِغَيْرِ عِلْمٍ لَيُدْخِلَ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ ، لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَبَنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ (٢٦).

ومن حمل ذلك على ترك شهود الجمعة ، فسياق الحديث بين ضعف قوله حيث ذكر صلاة العشاء والفجر ، إِنْمَّا أتبع ذلك بهمه بتحريق من لم يشهد الصلاة .

وأما من حمل العقوبة على النفاق ، لا على ترك الصلاة ، فقوله ضعيف لأوجه :

(أحدها) إن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يقبل المنافقين إلا على الأمور الباطنة ، وإنما يعاقبهم على ما يظهر منهم من ترك واجب أو فعل حرام ، فلولا أن في ذلك ترك واجب لما حرّقهم .

(الثاني) إنه رتب العقوبة على ترك شهود الصلاة ، فيجب ربط الحكم بالسبب الذي ذكره .

(الثالث) إنه سيأتي – إن شاء الله – حديث ابن أم مكتوم حيث استأذنه أن يصل في بيته ، فلم يأذن له ، وابن أم مكتوم رجل مؤمن من خيار المؤمنين أثني عليه القرآن ، وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة ، وكان يؤذن للنبي ﷺ .

(الرابع) إن ذلك حجة على وجوبها أيضاً : كما قد ثبت في صحيح مسلم وغيره عن عبد الله بن مسعود أنه قال : « من سره أن يلقى الله غداً مسلماً فليصل هذه الصلوات الخمس حيث ينادي بهن ، فإن الله شرع لنبيه سن الهدى ، وإن هذه الصلوات الخمس في المساجد التي ينادي بهن من سن الهدى ، وإنكم لو صلتم في بيوتكم كما صلى هذا المخالف في بيته

لترجمتكم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لصلتم ، ولقد رأينا وما يختلف
عنه إلا منافق معلوم النفاق ، ولقد كان الرجل يؤتي به يهادى بين الرجلين
حتى يقام في الصف (٢٧)

فقد أخبر عبد الله بن مسعود أنه لم يكن يختلف عنها إلا منافق معلوم
النفاق ، وهذا دليل على استقرار وجوبها عند المؤمنين ، ولم يعاجموا ذلك
إلا من جهة النبي ﷺ ، إذ لو كانت عندهم مستحبة كتميام الليل ،
والتطوعات التي مع الفرائض ، وصلة الضحى ، ونحو ذلك . كان من
من يفعلها ، ومنهم من لا يفعلها مع إيمانه ، كما قال له الأعرابي : والله
لا أزيد على ذلك ، ولا انقص منه . فقال : « أفالح بن صدق » ومعلوم
أن كل أمر كان لا يختلف عنه إلا منافق كان واجباً على الأعيان ،
كخروجهم إلى غزوة تبوك ، فإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به المسلمين
جميعاً ، لم يأذن لأحد في التخلف ، إلا من ذكر أن له عذرًا فأذن له
لأجل عذر ، ثم لما رجع كشف الله أسرار المنافقين : وهتك أستارهم ،
وبيّن أنهم تخلفوا لغير عذر . والذين تخلفوا لغير عذر مع الإيمان عوقبوا
بالمطر ، حتى هجران نسائهم لهم ، حتى تاب الله عليهم .

(فإن قيل) فائم اليوم تحكمون باتفاق من تختلف عنها ، وتجوزون
تحريق البيوت عليه ، إذا لم يكن فيها ذرية .

قيل له : من الأفعال ما يكون واجباً ، ولكن تأويل المتأول يسقط
الحمد عنه ، وقد صار اليوم كثير من هو مؤمن لا يراها واجبة عليه ،
فيتركها متأولاً ، وفي زمن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لأحد تأويل ،
لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد باشرهم بالإيجاب .

وأيضاً كما ثبت في الصحيح والسنن : « إن أعمى استأذن النبي صلى الله
عليه وسلم أن يصلى في بيته ، فأذن له ، فلما ولى دعاه ، فقال : هل تسمع

النداء ؟ قال : نعم ، قال فأجب (٢٨) » فأمره بالإجابة إذا سمع النداء ، ولهذا أوجب أحمد الجماعة على من سمع النداء . وفي لفظ في السنن « إن ابن أم مكتوم قال يا رسول الله : إني رجل شاسع الدار وإن المدينة كثيرة الهوام ، ولن قائد لا يلائمني ، فهل تجدر لي رخصة أن أصلى في بيتي ؟ هل تسمع النداء ؟ قال : نعم ، قال : لا أجد لك رخصة (٢٩) » . وهذا نص في الإيجاب للجماعة ، مع كون الرجل مؤمناً .

وأما احتجاجهم بتفضيل صلاة الرجل في الجماعة على صلاته وحده فعنده جوابان مبنيان على صحة صلاة المنفرد لغير عذر ، فمن صحيحة صلاته قال الجماعة واجبة ، ولن يسترضا في الصحة ، كالوقت فإنه لو أخر العصر إلى وقت الاصفار كان آثما ، مع كون الصلاة صحيحة ، بل

(٢٨) البخاري (٤/١٨)؛ (مسلم) (١٩٨/١) ، أحمد (١/٦٢) ، أبو داود (٣٩١) ، والنسائي (١/٢٢٩) بنحوه ، والبيهقي (١/٣٦١) . (٤٦٧/٢) في السنن .

(٢٩) مسلم (٥/١٥٥) ، وابن ماجه (٧٧٧) .

[فائدة فقهية] : قال الإمام النووي رحمه الله : في هذا الحديث دلالة لمن قال الجماعة فرض عين ، وأجاب الجمصور عنه بأنه سأله هل له رخصة أن يصلى في بيته ، وتحصل له فضيلة الجماعة بسبب عذرها ، فقيل : لا ، ويفيد هذا أن حضور الجماعة يسقط بالعذر بإجماع المسلمين ، ودليله من السنة .

وأما ترخيص النبي ﷺ له ثم رده ، وقوله : (فأجب) : فيحتمل أنه بوحى نزل في الحال ، ويحتمل أنه تغير اجتياه ﷺ إذا قلنا بالصحيح ، وقول الأكثرين أنه يجوز له الاجتياه . ويحتمل أنه رخص له أولاً ، وأراد أنه لا يجب عليك الحضور ؛ إما العذر ، وإما لأنه فرض كفایة حاصل بحضور غيره . وأما للأمررين ، ثم ندبه إلى الأفضل فقال الأفضل لك ، والأعظم لأجرك أن تحيب ، وتحضر فأجب ، والله أعلم . انتهى
نقلا عن شرح النووي على مسلم (٥/١٥٥) .

وكذلك لو أخرها إلى أن يبقى مقدار ركعة كما ثبت في الصحيح . « من أدرك ركعة من العصر فقد أدرك العصر (٣٠) » قال : والتفضيل لا يدل على أن المفضول جائز ، فقد قال تعالى :

« إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعُوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ، وَذَرُوا الْبَيْنَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ » (٣١) .

فجعل السعي إلى الجمعة خيراً من البيع ، والسعى واجب والبيع حرام .

وقال تعالى : « قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغْضُبُوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَخْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ » (٣٢) .

ومن قال : لا تصح صلاة المنفرد إلا لعذر ، احتاج بأدلة الوجوب قال : وما ثبت وجوبه في الصلاة كان شرطاً في الصحة ، كسائر الواجبات .

وأما الوقت فإنه لا يمكن تلافيه ، فإذا فات لم يمكن فعل الصلاة فيه ، فنظير ذلك فوت الجمعة ، وفوت الجماعة التي لا يمكن استدراها ، فإذا فوت الجمعة الواجبة كان آثماً ، وعليه الظهر ، إذ لا يمكن سوي ذلك . وكذلك من فوت الجمعة الواجبة التي يجب عليه شهودها ، وليس هناك جماعة أخرى . فإنه يصل منفرداً وتصح صلاته هنا لعدم إمكان صلاته جماعة ، كما تصح الظهر من تفوته الجمعة .

وليس وجوب الجمعة يأعظم من وجوب الجمعة ، وإنما الكلام فيمن صلى في بيته منفرداً لغير عذر ، ثم أقيمت الجمعة ، فهذا عندهم

(٣٠) أبو داود (٥٥٢) ، وابن ماجه (٧٩٢) ، والبغوي (٣٤٩/٣) في شرح السنة وحسنه الشيخ شعيب الأرناؤوط ، وأبو داود (٥٥٣) ، والنسائي (١١٠/٢) وصححه الشيخ الأرناؤوط .

(٣١) سورة الجمعة : ٩ .

(٣٢) سورة التور : ٣٠ .

عليه أن يشهد الجمعة ، كمن صلى الظهر قبل الجمعة عليه أن يشهد الجمعة : واستدلوا على ذلك بحديث أبي هريرة التي في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من ممك النداء ثم لم يحجب من غير عذر فلا صلاة له » (٣٣) ، ويريد ذلك قوله : « لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد » (٣٤) . فإن هذا معروف من كلام علي وعائشة ، وأبي هريرة ، وابن عمر ، وقد رواه الدارقطني مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقوى ذلك بعض الحفاظ . قالوا : ولا يعرف في كلام الله ورسوله حرف التفهmic دخل على فعل شرعى إلا لترك واجب فيه كقوله : لا صلاة إلا بأم القرآن (٣٥) ، « لا إيمان لمن لا أمانة له » (٣٦) . ونحو ذلك :

(٣٣) أبو داود (٥٥١) بنحوه ، والدارقطني (١٦١) ، وابن ماجه (٧٩٣) ، وابن حبان (٢٥٣/٣) ، والحاكم (٢٤٦/١) وصححه وأقره الذهبي .

(٣٤) أخرجه الدارقطني (ص/١٦١) ، والحاكم (٢٤٦/١) ، والبيهقي (٥٧/٣) في السنن ، قال الشيخ الألباني : ضعيف ، انظر : الإرواء (٤٨٤) ، ضعيف الجامع (٦٣١) .

(٣٥) مسلم (١٠١/٣) ، وأبو داود (٨٢٠) ، النسائي (١٣٧/٢) ، والترمذى (٢٤٧) ، وابن ماجه (٨٣٧) ، وأحمد (٣٢١/٥) بلفظ : (لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب) وصححه الشيخ الألباني ، انظر : صحيح الجامع (٧٣٨٩) .

(٣٦) أحمد (١٤٥/٣ ، ١٥٤ ، ٢١٠ ، ٢٥١) ، ابن حبان (٢٠٨/١) ، وابن أبي شيبة (٧) في الإيمان ، والبغوى (٣٥) في المشكاة ، قال الشيخ الألباني : صحيح انظر : صحيح الجامع (٨٠٥٦) .

وأجاب هؤلاء عن حديث التفضيل . بأن قالوا : هو محمول على المعنور كالمريض ونحوه . فإن هذا بمنزلة قوله صلى الله عليه وسلم : « صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ، وصلاة النائم على النصف من صلاة القاعد(٣٧) » وإن تفضيله صلاة الرجل في جماعة على صلاته وحده كتفضيله صلاة القائم على صلاة القاعد ، ومعلوم أن القيام واجب في صلاة الفرض دون التفل ، كما أن الجماعة واجبة في صلاة الفرض دون التفل .

وتمام الكلام في ذلك : أن العلماء تنازعوا في هذا الحديث ، وهو : هل المراد بما المعنور أو غيره ؟ على قولين :

فقالت طائفة المراد بما غير المعنور . قالوا لأن المعنور أجره تام ، بدليل ما ثبت في الصحيحين عن أبي موسى الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم إنه قال : « إذا مرض العبد أو سافر كتب له من العمل ما كان يعمله وهو صحيح مقيم (٣٨) » ، قالوا : فإذا كان المريض والمسافر يكتب لهما ما كانوا يعملان في الصحة ، والإقامة . فكيف تكون صلاة المعنور قاعداً أو منفرداً دون صلاته في الجماعة قاعداً ؟ ! وحمل هؤلاء تفضيل صلاة القائم على التفل دون الفرض ، لأن القيام في الفرض واجب .

ومن قال هذا القول لزمه أن يجوز تطوع الصحيح مفططعاً ، لأنه قد ثبت أنه قال : « ومن صلى قاعداً فله نصف أجر القائم(٣٩) » . وقد طرد هذا الدليل طائفة من متأخرى أصحاب الشافعى ، وأحمد ، وجوزوا

(٣٧) أحمد (٢/١٦٢، ١٩٣، ٢٠٣) ، (٣/١٣٦، ١١٤، ٤٤٢٥) ، (٦٦/٦، ٧١، ٢٢٠) ، والترمذى (٣٦٩) بمعناه من حديث عمران ، وقال : حسن صحيح ، والنسانى (٣/٢٢٣) ، وابن ماجه (١٢٢٩) ، وصححه الشيخ الألبانى ، انظر : صحيح الجامع (٣٧٢٢) .
(٣٨) البخارى (٤١٠/٤) ، أحمد (٤١٠/٤) ، البهقى في السنن (٣٧٤/٣) ، والترمذى (٥١٤٤) في مشكاة المصابيح .

(٣٩) الترمذى (٣٦٩) وقال : حسن صحيح .

أن يتطوع الرجل مضطجعاً ، لغير عذر ، لأجل هذا الحديث ، ولتعذر حمله على المريض ، كما تقدم .

ولكن أكثر العلماء أنكروا ذلك ، وعدوه بدعة ، وحدثاً في الإسلام . وقالوا : لا يعرف أن أحداً قط صلى في الإسلام على جنبه وهو صحيح ، ولو كان هذا مشروعاً لفعله المسلمون على عهد نبيهم صلى الله عليه وسلم ، أو بعده ، ولفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولو مرة لتبين الجواز ، فقد كان يتطوع قاعداً ، ويصلى على راحلته قبل أى وجه توجهت ، ويوتر عليها ، غير أنه لا يصلى عليها المكتوبة ، فلو كان هذا سائغاً لفعله ، ولو مرة . أو لفعله أصحابه . وهؤلاء الذين أنكروا هذا إمع ظهور حجتهم قد تناقض من لم يوجب الجماعة منهم ، حيث حملوا قوله : « تفضل صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بخمس وعشرين درجة » على أنه أراد غير المعذور ، فيقال لهم : لم كان التفضيل هنا في حق غير المعذور ، والتفضيل هناك في حق المعذور ، وهل هذا إلا تناقض ؟ ! .

وأما من أوجب الجماعة وحمل التفضيل على المعذور ، فطرد دليله ، وحيثئذ فلا يكون في الحديث حجة على صحة صلاة المنفرد لغير عذر

وأما ما احتاج به منازعهم من قوله : إذا مرض العبد أو سافر كتب من العمل ما كان يعمله وهو صحيح مقيم (٤٠) » فجواهيم عنه أن هذا الحديث دليل على أنه يكتب له مثل الثواب الذى كان يكتب له في حال الصحة والإقامة ، لأجل نيته له ، وعجزه عنه بالعذر .

وهذه « قاعدة الشريعة » أن من كان عازماً على الفعل عزماً جاز ما فعل ما يقدر عليه منه كان بمنزلة الفاعل ، فهذا الذى كان له عمل في صحته وإقامته عزمه أنه يفعله ، وقد فعل في المرض والسفر ما أمكنه ، فكان بمنزلة الفاعل . وكما جاء في السنن : فيمن تظهر في بيته ثم ذهب

إلى المسجد يدرك الجماعة فوجدها قد فاتت أنه يكتب له أجر صلاة الجماعة (٤١) ، وكما ثبت في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم : « إن بالمدينة لرجالاً ما مرتم مسيراً ، ولا قطعتم وادياً إلا كانوا معكم ، قالوا : وهم بالمدينة ، قال : وهم بالمدينة حبسهم العذر (٤٢) وقد قال تعالى :

لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَئِكُ الْمُجَاهِدُونَ
فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَأْمُوْلُهُمْ وَأَنفُسِهِمْ (٤٣) .

(٤١) أحمد (٣٨٠/٢) ، (١١٧/٤) ، (١٥١) ، (٤٥٠/٦) ،
وأبو داود (٥٦٤) ، وللنمساني (١١١/٤) ، والحاكم (٢٠٨/١)
وصححه وأقره الذهبي ، والألباني ، انظر : صحيح الجامع (٦٠٣٩)
ولفظ الحديث : (من توضاً فأحسن الوضوء ، ثم راح فوجد الناس قد
صلوا ، أعطاه الله مثل أجر من صلاتها وحضرها ، لا ينقص ذلك من
أجرهم شيئاً) .

وهذا الحديث يبين سعة رحمة الله وثوابه ، ويجلب بوضوح عظمة
الإسلام الذي يعطي على النبات الصالحة ما لا يقوى على القيام به العباد .
(٤٢) البخاري (٣١/٤) بنحره من حديث أنس ، ومسلم (٥٧/١٤)
من حديث جابر بن عبد الله ، وأحمد (٣٤١/٣) ، وابن ماجه (٢٧٦٤) ،
وابن حبان (١١٢/٧) من حديث أنس بن مالك ، والبيهقي (٤٤/٩)
بالمسن الكبرى ، وأبو نعيم (٢٦٤/٨) في الخلية ، والتبريزى (٣٨١٥) ،
(٣٨١٦) مشكاة المصابيح .

[فائدة الحديث] : في هذا الحديث فضيلة النية في الحبيرة ، وأن من
نوى الغزو وغيره من الطاعات فعرض له عذر منعه ، حصل له ثواب
نيته ، وأنه كلما أكثر التأسف على فوات ذلك ، وتنى كونه مع الغزوة
ونحوهم كثُر ثوابه ، والله أعلم . قاله الإمام الشعوبي (٥٧/١٤)
شرح مسلم) .

فهذا ومثله يبين أن المعنور يكتب له مثل ثواب الصحيح ، إذا كانت نيته أن يفعل ، وقد عمل ما يقدر عليه ، وذلك لا يقتضي أن يكون نفس عمله مثل عمل الصحيح ، فليس في الحديث إن صلاة المريض نفسها في الأجر مثل صلاة الصحيح ، ولا أن صلاة المنفرد المعنور في نفسها مثل الرجل في الجماعة ، وإنما فيه أن يكتب له من العمل ما كان يعمل وهو صحيح مقيم ، كما يكتب له أجر صلاة الجماعة إذا فاتته مع قبضته لها .

وأيضاً فليس كل معنور يكتب له مثل عمل الصحيح ، وإنما يكتب له إذا كان يقصد عمل الصحيح ، ولكن عجز عنه ، فالحديث يدل على إنه من كانت عادته الصلاة في جماعة ، والصلاحة قائمًا ، ثم ترك ذلك لمرضه ، فإنه يكتب له ما كان يعمل . وهو صحيح مقيم ، وكذلك من تطوع على للراحة في السفر ، وقد كان يتطوع في الحضر ، قائمًا يكتب له ما كان يعمل في الإقامة . فاما من لم تكن عادته الصلاة في جماعة ، ولا الصلاة قائمًا إذا مرض ، فصلى وحده ، أو صل قاعداً ، فهذا لا يكتب له مثل صلاة المقيم الصحيح .

ومن حمل الحديث على غير المعنور يلزمـه أن يجعل صلاة هذا قاعداً مثل صلاة القائم ، وصلاته منفرداً مثل الصلاة في جماعة ، وهذا قول باطل لم يدل عليه نص ولا قياس ، ولا قاله أحد .

وأيضاً فيقال : تفضيل النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الجماعة على صلاة المنفرد ، ولصلاة القائم على القاعد ، والقاعد على المضطجع ، إنما دل على فضل هذه الصلاة على هذه الصلاة ، حيث يكون كل من الصالحين صحيحة .

أما كون هذه الصلاة المفضولة تصح حيث تصح تلك ، أو لا تصح فالحديث لم يدل عليه إبني ولا إثبات ، ولا سبق الحديث لأجل بيان صحة الصلاة وفسادها ، بل وجوب القيام والقعود ، وسقوط ذلك ،

ووجوب الجماعة وسقوطها : يتلقى من أدلة آخر ، وكذلك أيضاً : كون هذا المعدور يكتب له تمام عمله أو لا يكتب له لم يتعرض له هذا الحديث ، بل يتلقى من أحاديث آخر ، وقد بينت سائر النصوص أن تكمل الثواب هو من كان يعمل العمل الفاضل وهو صحيح مقيم ، لا لكل أحد .

وتشتبه نصوص أخرى وجوب القيام في الفرض ، كقوله صلى الله عليه وسلم لعمران ابن حصين : « صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً فإن لم تستطع فعلى جنب (٤٤) ». وبين جواز التطوع قاعداً لما رأهم وهم يصلون قعوداً ، فأقر لهم على ذلك ، وكان يصلى قاعداً مع كونه كان يتطوع على الرحمة في السفر ، كذلك تثبت نصوص أخرى وجوب الجماعة فيعطي كل حديث حقه ، فليس بيتها تعارض ولا تناف ، وإنما يظن التعارض والتناف من حملها مالا تدل عليه ، ولم يعطها حقها بسوء نظره وتأويله .
والله أعلم .

رسُلٌ وَمُنْبِتُهُ

عن أقوام يسمعون الداعي ولم يحيوا؟ وفيهم من يصلى في بيته ، وفيهم من لا تراه يصلى ، ويراه جماعة من الناس ، ولا يرونها بالصلاحة ، وحاله لم ترض الله ولا رسوله من جهة الصلاة وغيرها : فهل يجوز لمن يراه في هذه الحالة أن يولي عنه أو يسلم عليه ؟ أفتونا مأجورين ؟ وأيضاً : هل يجوز لرجل إذا كان إماماً في المسجد الذي هو فيه لم يصل فيه إلا نفران أو ثلاثة في بعض الأيام هو يصل فيه احتساباً ؟ وأيضاً إن كان يصل فيه بأجرة لا يطلب الصلاة في غيره إلا لأجل فضل الجماعة ، وهل يجوز ذلك ؟ أفتونا يرحمكم الله :

فأجاب : الصلاة في الجماعات التي تقام في المساجد من شعائر الإسلام الظاهرة ، وسننه الهدية كما في الصحيح عن ابن مسعود أنه قال : « إن هذه الصلوات الخمس في المسجد الذي تقام فيه الصلاة من سنن المهدى ، وإن الله شرع لنبيكم سنن المهدى ، وإنكم لو صلتم في بيوتكم كما صلتم هذا المخالف في بيته لتركتم سنة نبيكم ، ولو تركتم سنة نبيكم لضلتم ، وما يخالف عنها إلا منافق معلوم التفاق ، ولقد كان الرجل يؤتى به يهادى بين الرجال حتى يقام في الصف (٤٥) »

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لقد همت أن أمر بالصلاحة فتقام ، ثم أنطلق معى ب الرجال معهم حزم من الخطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار (٤٦) » ، وفي صحيح

(٤٥) سبق تخریجه .

(٤٦) سبق تخریجه .

مسلم عن أبي هريرة قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم رجل أعمى ، فقال : يا رسول الله ! ليس لي قائد يقودني إلى المسجد فسألة أن يرخص له أن يصلى في بيته فرخص له ، فلما ولد دعاه فقال : أتسمع النداء بالصلوة ؟ فقال : نعم ! قل : أجب (٤٧) — وفي رواية في السنن — قال : أتسمع النداء ؟ قل نعم ! لا أجد لك رخصة (٤٨) .

وفي المتن عن ابن عباس قل : قل رسول الله صلى الله عليه وسلم « من سمع النداء فلم يدعه من إتباعه عذر ، قلوا : ما العذر ؟ قال : خوف أو ورض ، لم تقبل منه الصلاة التي صلى (٤٩) » رواه أبو داود ، وصلاة الجماعة من الأدوار المؤكدة في الدين باتفاق المسلمين ، وهي فرض على الأعيان عند أكثر السلف ، وأنمه أهل الحديث : كأحمد وإسحاق ، وغيرهما ، وطائفة من أصحاب الشافعى ، وغيرهم ، وهي فرض عن الكفاية عند طوائف من أصحاب الشافعى ، وغيرهم ، وهو المرجح عند أصحاب الشافعى .

والمصر على ترك الصلاة في الجماعة رجل سوء يُنكر عليه ويُنجز على ذلك ، بل يعاقب عليه ، وترتديه ، وإن قيل : إنها سنة مؤكدة وأما من كان معروفاً بالفسق مُضيّعاً لصلاة ، فهذا داخل في قوله : « فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَفَيَأْتُو الصَّلَاةَ وَأَتَبْعَثُوا الشَّهَوَاتِ فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيْرًا » (٥٠) .

(٤٧) سبق تخرّجـه .

(٤٨) سبق تخرّجـه .

(٤٩) سبق تخرّجـه .

(٥٠) سورة مرثـمـ .

وتجب عقوبته على ذلك بما يدعوه إلى ترك المحرمات و فعل الواجبات ،
ومن كان إماماً راتياً في مسجد فصلاته فيه إذا لم تقم الجماعة إلا به
أفضل من صلاته في غيره ، وإن كان أكثر جماعة

ومن عرف منه التظاهر بترك الواجبات ، أو فعل المحرمات ، فإنه
يستحق أن يهجر ، ولا يسلم عليه تعزيزاً له على ذلك ، حتى يتوب .
ووالله سبحانه أعلم .



وسئل

عن رجل يقتدى به في ترك صلاة الجماعة ؟

فأجاب : من اعتقاد أن الصلاة في بيته أفضل من صلاة الجماعة في
مساجد المسلمين فهو ضلال مبتدع باتفاق المسلمين ، فإن صلاة الجماعة ،
إما فرض على الأعيان وإما فرض على الكفایة .

والأدلة من الكتاب والسنن أنها واجبة على الأعيان ، ومن قال :
أنها سنة مؤكدة ، ولم يوجبه ، فإنه يلزم من دوام على تركها ، حتى إن
من داوم على ترك السنن التي هي دون الجماعة سقطت عدالته عندهم ،
ولم تقبل شهادته ، فكيف يعنيداً على ترك الجماعة ؟ فإنه يؤمر بها
باتفاق المسلمين ، وبلام على تركها ، فلا يمكن من حكم ولا شهادة
ولا فتاوى مع اصراره على ترك السنن الراتبة ، التي هي دون الجماعة ،
فكيف بالجماعة التي هي أعظم شعائر الإسلام ؟ والله أعلم .



وسئل

عن رجل جار للمسجد ، ولم يحضر مع الجماعة الصلاة ويختاج بذلك انه **فأجاب الحمد لله** . يؤمر بالصلاحة مع المساجدين ، فإن كان لا يصلح فإنه يستتاب ، فإن تاب وإلا قتل . وإذا ظهر منه الإهمال للصلاحة لم يقبل قوله : بل من ظهر كذبه لم يقبل قوله ، ويلزم بما أمر الله به ورسوله .



وسئل

عن رجلين تنازعا في « صلاة الفد » فقال أحدهما : قال صلى الله عليه وسلم « صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفد بخمس وعشرين (٥١) ». وقال الآخر : « متى كانت الجماعة في غير مسجد فهى كصلاة الفد » ؟ فأجاب : ليست الجماعة كصلاة الفد ، بل الجماعة أفضل ولو كانت في غير المسجد ، لكن تنازع العلماء فمن صلى جماعة في بيته ، هل يسقط عنه حضور الجماعة في المسجد ؟ أم لا بد من حضور الجماعة في المسجد ؟ والذى ينبغي له أن لا يترك حضور الجماعة في المسجد إلا لعذر كما دلت على ذلك السنن والآثار ، والله أعلم .



(٥١) سبق تخرجه .

وسائل شيخ الإسلام

عن من يجده الصلاة قد أقيمت . فأيما أفضل . صلاة الفريضة ؟ أو يأتى بالسنة ويتحقق الإمام ولو في التشهد ؟ وهل ركعتنا الفجر سنة للصبح أم لا ؟

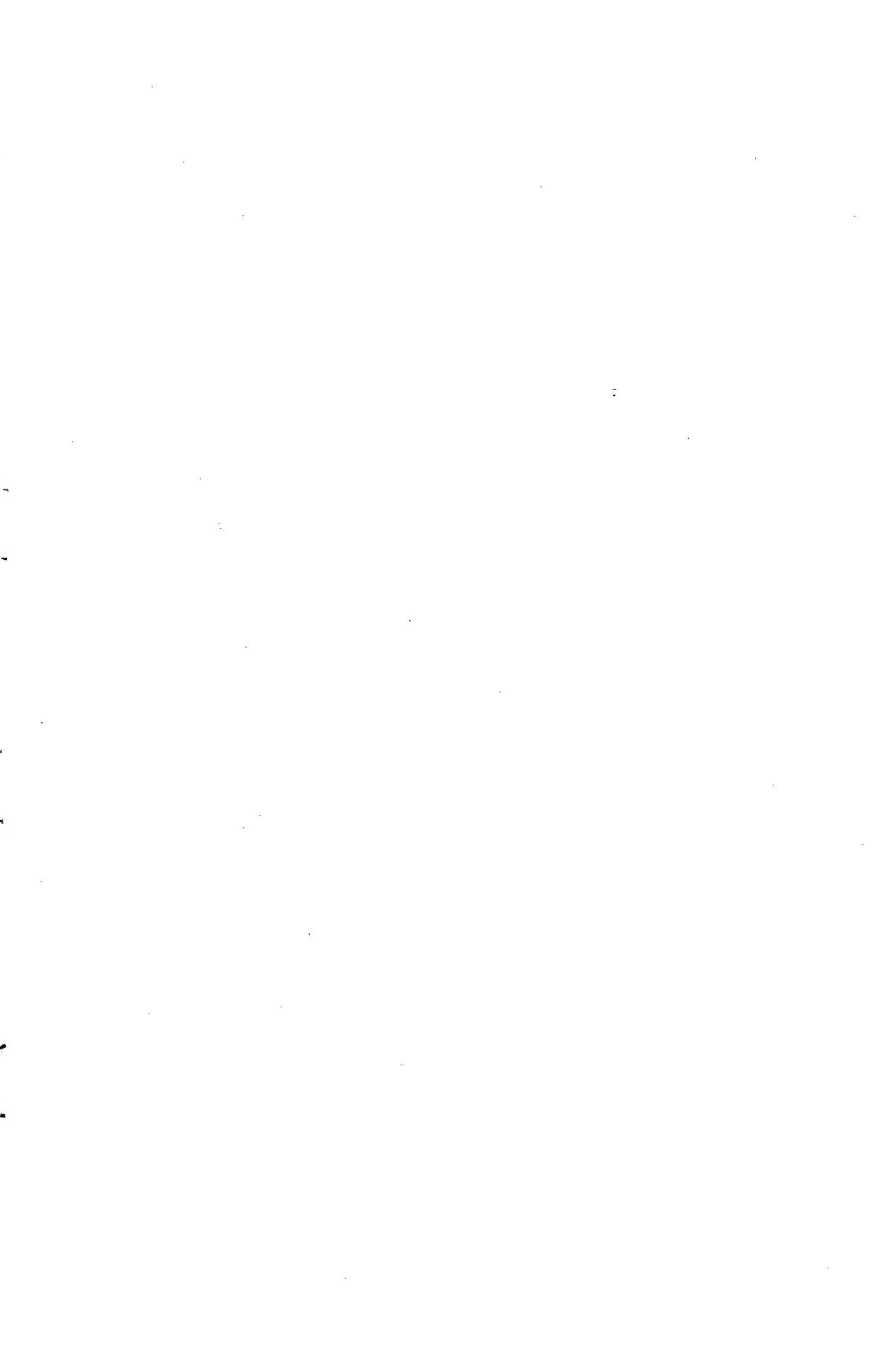
فأجاب : قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة (٥٢) » وفي رواية « فلا صلاة إلا التي أقيمت » فإذا أقيمت الصلاة فلا يشتعل بتحية المسجد ولا بسنة الفجر ، وقد اتفق العلماء على أنه لا يشتعل عنها بتحية المسجد .

ولكن تنازعوا في سنة الفجر : والصواب أنه إذا سمع الإقامة فلا يصلى السنة لا في بيته ولا في غير بيته . بل يقضيها إن شاء بعد الفرض ، والسنة أن يصلى بعد طلوع الفجر ركعتين سنة ، والفريضة ركعتان ، وليس بين طلوع الفجر والفريضة سنة إلا ركعتان ، والفريضة تسمى صلاة الفجر ، وصلاة الغداة ، وكذلك السنة تسمى سنة الفجر ، وسنة الصبح ، ورکعتی الفجر ، ونحو ذلك والله أعلم .

(٥٢) أخرجه مسلم (٢٢١/٥) ، وأبو داود (١٢٦٦) ، والترمذى (٤١٩) ، والنسائى (١١٦/٢) ، وابن ماجه (١١٥١) ، وأحمد (٤٥٥/٢) ، وعبد الرزاق (٣٩٨٩) ، وابن إخريج (١١٢٣) ، وابن حبان (٣٠٨/٣) ، (٨٢/٤) .

انتهى التحقيق

والحمد لله الذى بنعمته تم الصالحات



رسالة
القراءة خلف الإمام

وسائل

عن القراءة خلف الإمام ؟

فأجاب : الحمد لله . للعلماء فيه تزاع واضطراب مع عموم الحاجة
إليه . وأصول الأقوال ثلاثة : طرفة ، ووسط .

فأحد الطرفين أنه لا يقرأ خلف الإمام بحال .

والثاني أنه يقرأ خلف الإمام بكل حال .

والثالث : وهو قول أكثر السلف ، أنه إذا سمع قراءة الإمام أنسى ،
ولم يقرأ ، فإن اسماعه لقراءة الإمام خير من قراءته ، وإذا لم يسمع
قراءتهقرأ لنفسه . فإن قراءته خير من سكوته . فالاسماع لقراءة الإمام
أفضل من القراءة ، والقراءة أفضل من السكوت ، هذا قول جمهور
العلماء كمالك وأحمد بن حنبل وجمهور أصحابهما ، وطائفة من
 أصحاب الشافعى ، وأبى حنيفة ، وهو القول القديم لشافعى ، وقول
محمد بن الحسن .

وعلى هذا القول ، فهل القراءة حال مخافته الإمام بالفاححة واجبة على
المأمور ؟ أو مستحبة ؟ على قولين في مذهب أحمد .

أشهرهما أنها مستحبة ، وهو قول الشافعى في القديم ، والاسماع حال
جهر الإمام هل هو واجب أو مستحب ؟ والقراءة إذا سمع قراءة الإمام
هل هي محرمة أو مكرورة ؟ وهل تبطل الصلاة إذ قرأ ؟ على قولين
في مذهب أحمد ، وغيره :

(أحدهما) إن القراءة حينئذ محرمة ، وإذا قرأ بطلت صلاته ، وهذا أحد الوجهين حكاهما أبو عبد الله ابن حامد ، في مذهب أحمد .

(والثاني) إن الصلاة لا تبطل بذلك ، وهو قول الأكثرين ، وهو المشهور من مذهب أحمد ، ونظير هذا إذا قرأ حال ركوعه وسجوده : هل تبطل الصلاة ؟ على وجهين في مذهب أحمد ، لأن النبي ﷺ نهى أن يقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً^(١) .

والذين قالوا : يقرأ حال الجهر ، والمخافته ، إنما يأمرونه أن يقرأ حال الجهر بالفاتحة خاصة ، وما زاد على الفاتحة فإن المشروع أن يكون فيه مستمعاً لا قارئاً .

وهل قراءته لفاتحة مع الجهر واجبة . أو مستحبة ؟ على قولين : (أحدهما) أنها واجبة ، وهو قول الشافعى في الجديد ، وقول ابن حزم .

(والثاني) أنها مستحبة ، وهو قول الأوزاعى ، والبيث بن سعد ، واختيار جدى أبي البركات ، ولا سبيل إلى الاحتياط في الخروج من الخلاف في هذه المسألة ، كما لا سبيل إلى الخروج من الخلاف في وقت العصر ، وفي فسخ الحج ، ونحو ذلك من المسائل .

يتعين في مثل ذلك النظر فيما يواجهه الدليل الشرعى ، وذلك أن كثيراً من العلماء يقول صلاة العصر يخرج وقتها إذا صار ظل كل شيء مثليه ، كالمشهور من مذهب مالك ، والشافعى ، وهو إحدى الروايتين عن أحمد .

(١) أخرجه مسلم (١٩٦/٤) ، وأبو داود (٨٧٦) ، وأحمد (١٥٥/١) .

وأبو حنيفة يقول : حينئذ يدخل وقتها ، ولم يتفقوا على وقت تجوز فيه صلاة العصر ، بخلاف غيرها فإنه إذا صلى الظهر بعد الزوال بعد مصير ظل كل شيء مثله ، سوى ظل الزوال صحت صلاته ، والمغرب أيضاً تجزيء باتفاقهم إذا صلى بعد الغروب ، والعشاء تجزيء باتفاقهم إذا صلى بعد مغيب الشفق الأبيض ، إلى ثلث الليل ، والفجر تجزيء باتفاقهم إذا صلاتها بعد طلوع الفجر إلى الأمفار الشديد وأما العصر فهذا يقول : تصلى إلى المثلين ، وهذا يقول لا تصلى إلا بعد المثلين . والصحيح أنها تصلى من حين يصير ظل كل شيء مثله إلى اصفار الشمس ، فوقتها أوسع ، كما قاله هؤلاء ، وهؤلاء ، وعلى هذا تدل الأحاديث الصحيحة المدنية ، وهو قول أبي يوسف ، ومحمد بن الحسن وهو الرواية الأخرى عن أحمد .

والمقصود هنا أن من المسائل مسائل لا يمكن أن يعمل فيها بقول يجمع عليه ، لكن وله الحمد القول الصحيح عليه دلائل شرعية تبين الحق .

ومن ذلك فسخ الحج إلى العمرة ، فإن الحج الذي اتفق الأمة على جوازه أن يهل ممتنعاً بحرم بعمرة إبتداء ، ويهل قارناً وقد ساق المدحى ، فاما إن أفرد أو قرن ولم يسق المدحى في حجه نزاع بين السلف والخلف .

والمقصود هنا القراءة خلف الإمام فنقول : إذا جهر الإمام استمع لقراءته ، فإن كان لا يسمع لبعده فإنه يقرأ في أصح القولين ، وهو قول أحمد وغيره ، وإن كان لا يسمع لصمه ، أو كان يسمع همة الإمام ولا يفقه ما يقول : فقيه قولان في مذهب أحمد ، وغيره .

والأظهر إنه يقرأ ، لأن الأفضل أن يكون إما مستمعاً ، وإما قارئاً ، وهذا ليس يستمع ، ولا يحصل له مقصود السباع ، فقراءته أفضل من

سُكُونَهُ ، فَنَذَكَرَ الدَّلِيلُ عَلَى الْفَصْلَيْنِ ، عَلَى أَنَّهُ فِي حَالِ الْجَهْرِ يَسْتَمِعُ ، وَأَنَّهُ فِي حَالِ الْخَافَةِ يَقْرَأُ .

فَالدَّلِيلُ عَلَى الْأُولِيَّ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ وَالاعتَارِ :

(أَمَّا الْأُولُي) فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ :

«وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لِعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ» (٢)

وَقَدْ اسْتَفَاضَ عَنِ السَّلْفِ أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي الْخُطْبَةِ ، وَذَكَرَ أَحْمَدُ بْنُ حِنْبَلَ الْإِجَاعَ عَلَى أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ذَلِكَ ، وَذَكَرَ الْإِجَاعَ عَلَى أَنَّهُ لَا يُجَبُ الْقِرَاءَةُ عَلَى الْمَأْمُونِ حَالَ الْجَهْرِ ،

ثُمَّ يَقُولُ : قَوْلُهُ تَعَالَى :

«وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لِعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ»

لَفَظُ عَامٍ ، فَإِمَّا أَنْ يَخْصُّ الْقِرَاءَةُ فِي الصَّلَاةِ ، أَوْ فِي الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ، أَوْ يَعْمَلُهُمَا . وَالثَّانِي بَاطِلٌ قَطْعًا ، لَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ إِنَّهُ يُجَبُ الْإِسْتِمَاعُ خَارِجَ الصَّلَاةِ ، وَلَا يُجَبُ فِي الصَّلَاةِ ، وَلَا إِنْسَانٌ مُّسْتَمِعٌ إِلَى قِرَاءَةِ الْإِمَامِ الَّذِي يَأْتِيَ بِهِ وَيُجَبُ عَلَيْهِ مَتَابِعَتِهِ أُولَى مِنْ اسْتِمَاعِهِ إِلَى قِرَاءَةِ مَنْ يَقْرَأُ خَارِجَ الصَّلَاةِ دَاخِلَةً فِي الْآيَةِ ، إِمَّا عَلَى سَبِيلِ الْخُصُوصِ : وَإِمَّا عَلَى سَبِيلِ الْعُوْمِ ، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ فَالْآيَةُ دَالَّةٌ عَلَى أَمْرِ الْمَأْمُونِ بِالْإِنْصَاتِ لِقِرَاءَةِ الْإِمَامِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ أَمْرٌ لِإِجْبَابِ أَوْ اسْتِحْبَابِ .

فَالْمَقْصُودُ حَاصِلٌ : إِنَّ الْمَرَادَ أَنَّ الْإِسْتِمَاعَ أُولَى مِنَ الْقِرَاءَةِ ، وَهَذَا صَرِيقٌ فِي دَلَالَةِ الْآيَةِ عَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ ، وَالْمَنَازِعُ يَسْلُمُ أَنَّ الْإِسْتِمَاعَ مَأْمُورٌ بِهِ دُونَ الْقِرَاءَةِ ، فَمَا زَادَ عَلَى الْفَاتِحَةِ ، وَالْآيَةِ أُمِرَتْ بِالْإِنْصَاتِ إِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ ، وَالْفَاتِحَةُ أُمُّ الْقُرْآنِ ، وَهِيَ الَّتِي لَا بُدَّ مِنْ قِرَاءَتِهَا فِي كُلِّ صَلَاةٍ ، وَالْفَاتِحَةُ أَفْضَلُ سُورَةِ الْقُرْآنِ ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُنْزَلْ فِي التُّورَاةِ وَلَا

في الإنجيل ولا في الزبور ولا في القرآن مثلها ، فيمتنع أن يكون المراد بالآية الاستماع إلى غيرها دونها ، مع اطلاق لفظ الآية وعمومها ، مع أن قراءتها أكثر وأشهر ، وهي أفضل من غيرها . فإن قوله :

« وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ »

يتناولها . كما يتناول غيرها ، وشموله لها أظهر لفظاً ومعنى . والعادل عن استماعها إلى قراءتها إنما يعدل لأن قراءتها عنده أفضل من الاستماع ، وهذا غلط يخالف النص والاجماع فإن الكتاب والسنّة أمرت المؤمن بالاستماع دون القراءة ، والأمة متفقة على أن استماعه لما زاد على الفاتحة أفضل من قراءته لما زاد عليها .

فلو كانت القراءة لما يقرأ الإمام أفضل من الاستماع لقراءته لكان قراءة المؤمن أفضل من قراءته لما زاد على الفاتحة ، وهذا لم يقل به أحد . وإنما نازع من نازع في الفاتحة لظنه أنها واجبة على المؤمن مع الجهر ، أو مستحبة له حينئذ .

وجوابه أن المصلحة الحاصلة له بالقراءة يحصل بالاستماع ما هو أفضل منها ، بدليل استماعه لما زاد على الفاتحة ، فلو لا أنه يحصل له بالاستماع ما هو أفضل من القراءة لكان الأولى أن يفعل أفضل الأمرين ، وهو القراءة ، فلما دل الكتاب والسنّة والاجماع على أن الاستماع أفضل له من القراءة ، علم أن المستمع يحصل له أفضل مما يحصل للقارئ ، وهذا المعنى موجود في الفاتحة وغيرها ، فالمستمع لقراءة الإمام يحصل له أفضل مما يحصل بالقراءة ، وحينئذ فلا يجوز أن يؤمر بالأدنى وينهى عن الأعلى .

وثبت أنه في هذه الحال قراءة الإمام له قراءة ، كما قال ذلك جماهير السلف والخلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان . وفي ذلك

الحاديـث المعـروـف عنـ النـبـي صـلـى اللهـ عـلـيـه وـسـلـمـ أـنـه قـالـ : « مـنـ كـانـ لـهـ إـمامـ فـقـرـاءـةـ إـلـيـمـاـمـ لـهـ قـرـاءـةـ (٣) ». .

وـهـذـاـ حـدـيـثـ روـيـ مـرـسـلاـ ، وـمـسـنـدـاـ لـكـنـ أـكـثـرـ الـأـمـةـ الشـفـاـةـ روـوـهـ مـرـسـلاـ عـنـ عـبـدـ اللهـ بـنـ شـدـادـ عـنـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ ، وـأـسـنـدـهـ بـعـضـهـمـ ، وـرـوـاهـ بـنـ مـاجـهـ مـسـنـدـاـ ، وـهـذـاـ مـرـسـلـ قـدـ عـضـدـهـ ظـاهـرـ الـقـرـآنـ وـالـسـنـةـ . وـقـالـ بـهـ جـمـاهـيرـ أـهـلـ الـعـلـمـ مـنـ الصـحـابـةـ وـالـتـابـعـينـ وـمـرـسـلـهـ مـنـ أـكـابـرـ التـابـعـينـ ، وـمـثـلـ هـذـاـ مـرـسـلـ يـحـتـجـ بـهـ بـاـتـفـاقـ الـأـمـةـ الـأـرـبـعـةـ ، وـغـيـرـهـ ، وـقـدـ نـصـ الشـافـعـيـ عـلـىـ جـوـازـ الـاحـتـاجـاجـ بـعـثـلـ هـذـاـ مـرـسـلـ .

فـتـبـيـنـ أـنـ الـاسـمـاعـ إـلـىـ قـرـاءـةـ إـلـيـمـاـمـ أـمـرـ دـلـ عـلـيـهـ الـقـرـآنـ دـلـالـةـ قـاطـعـةـ ، لأنـ هـذـاـ مـنـ الـأـمـورـ الـظـاهـرـةـ الـتـىـ يـحـتـاجـ إـلـيـهـ جـمـيعـ الـأـمـةـ ، فـكـانـ بـيـانـهـ فـيـ الـقـرـآنـ مـاـ يـحـصـلـ بـهـ مـقـصـودـ الـبـيـانـ ، وـجـاءـتـ السـنـةـ موـافـقـةـ لـلـقـرـآنـ . فـيـ صـحـيـحـ مـسـلـمـ عـنـ أـبـيـ مـوـسـىـ الـأـشـعـرـيـ قـالـ : « إـنـ رـسـوـلـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـسـلـمـ خـطـبـنـاـ ، فـبـيـنـ لـنـاـ سـنـتـنـاـ ، وـعـلـمـنـاـ صـلـاتـنـاـ ، فـقـالـ : أـقـيمـوـاـ صـفـوـفـكـمـ ، ثـمـ لـيـؤـمـكـمـ أـحـدـكـمـ ، فـإـذـاـ كـبـرـ فـكـبـرـوـاـ وـإـذـاـ قـرـأـ فـأـنـصـتـوـاـ (٤) ». وـهـذـاـ مـنـ حـدـيـثـ أـبـيـ مـوـسـىـ الطـوـبـيـ الـمـشـهـورـ . لـكـنـ بـعـضـ الـرـوـاـةـ زـادـ فـيـهـ عـلـىـ بـعـضـ ، فـنـهـمـ مـنـ لـمـ يـذـكـرـ قـوـلـهـ : « وـإـذـاـ قـرـأـ فـأـنـصـتـوـاـ » وـمـنـهـمـ مـنـ ذـكـرـهـ ، وـهـيـ زـيـادـةـ مـنـ الـثـقـةـ ، لـاـ تـخـالـفـ الـمـزـيدـ ، بـلـ تـوـافـقـ مـعـنـاهـ ، وـهـذـاـ رـوـاـهـاـ مـسـلـمـ فـيـ صـحـيـحـهـ .

(٣) أـحـمـدـ (٣٣٩/٣) ، وـابـنـ مـاجـهـ (٨٥٢) ، وـالـحـدـيـثـ حـسـنـ ، انـظـرـ : صـحـيـحـ الـجـامـعـ لـلـشـيـخـ الـأـلـبـانـيـ (٦٣٦٣) ، شـرـحـ السـنـةـ الـلـبـغـوـيـ (٨٥/٣) .

(٤) مـسـلـمـ (١١٩/٤ - ١٢٠) ، وـأـبـوـ دـاـوـدـ (٩٧٢) وـالـنـسـائـيـ (٢٤١/٢) ، أـحـمـدـ (٣٩٣/٤) ، عـبـدـ الرـوـزـاقـ (٣٠٦٥) ، اـبـنـ خـزـيمـةـ (١٥٩٣) ، الـبـيـهـيـ (٩٦/٢ ، ١٤١ ، ١٤٢) فـيـ السـنـنـ .

فإن الانصات إلى قراءة القارئ من تمام الائتمام به فإن من قرأ على
قوم لا يستمعون لقراءته لم يكونوا مؤتمنين به ، وهذا مما يبين حكمة
سقوط القراءة على المأوم ، فإن متابعته لامامه مقدمة على غيرها ؛ حتى
في الأفعال ، فإذا أدركه ساجداً سجد معه ، وإذا أدركه في وتر من صلاته
تشهد عقب الوتر ، وهذا لو فعاه منفرداً لم يجز ، وإنما فعله لأجل الائتمام ،
فيدل على أن الائتمام يجب به ما لا يجب على المنفرد ، ويسقط به ما يجب
على المنفرد

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامَ
لِيُؤْتَمْ بِهِ ، فَإِذَا كَبَرَ فَكَبَرَا ، وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصَتُوا ^(٥) ». رواه أحمد ،
وأبو داود ، والنسائي ، وابن ماجه . قيل لمسلم بن الحجاج : حديث
أبي هريرة صحيح ، يعني « وإذا قرأ فأنصتوا » قال هو عندي صحيح ،
قيل له : لم لا تضعه هنا ؟ يعني في كتابه ، فقال : ليس كل شيء
عندى صحيح وضعته هنا ، إنما وضعت هنالا ما أجمعوا عليه ^(٦) .

(٥) أحمد (٢/٣١٤ ، ٤٢٠ ، ٣٠٠) ، (٣/١٦٢) ، (٦/١٤٨) ،
١٩٤) ، أبو داود (٦٠٣) ، (٦٠٤) وقال : وهذه الزيادة (وإذا
قرأ فأنصتوا) ليست بمحفوظة ، ولكن أخرجه النسائي (٢/٤٢) يلفظ :
(إنما الإمام ليؤتى به) وصححه الشيخ الألباني (٢٣٥٤) صحيح الجامع
وفيه الزيادة المذكورة .

وآخرجه ابن أبي شيبة (١/٢٥٣) ، وابن ماجه (٨٤٦) ، وصححه
الشيخ الألباني (٢٣٥٥) وفيه الزيادة المذكورة أيضاً .

(٦) مسلم (٤/١٢٢) .

【فائدة】 قال الإمام الترمذى رحمة الله : قد ينكر هذا الكلام ويقال
قد وضع أحاديث كثيرة غير مجمع عليها ، والجواب : أنها عند مسلم
بصفة المجمع عليه ، ولا يلزم تقليد غيره في ذلك ، وقد ذكرنا في مقدمة
هذا الشرح - يعني شرح مسلم - هذا السؤال وجوابه .

وروى الزهرى عن ابن أكيمة الليثى عن أبي هريرة . أن رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انصرف من صلاة جهر فيها ، فقال : « هل قرأ معى أحد منكم آنفًا؟ » فقال رجل : نعم . يا رسول الله ! قال : إنّي أقول مالى أنا زاعم القرآن^(٧) . قال : فانهى الناس عن القراءة مع رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فيها جهر فيه النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بالقراءة في الصلوات . حين سمعوا ذلك من رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . رواه أحمد وأبو داود ، وابن ماجه ، والنسائي ، والترمذى ، وقال : حديث حسن . قال أبو داود : سمعت محمد بن يحيى بن فارس ، يقول : قوله : « فانهى الناس ^١ من كلام الزهرى . وروى عن البخارى نحو ذلك ، فقال : في الكنى من التاريخ ، وقال أبو صالح حدثني الملايت حدثني يوسف عن ابن شهاب سمعت ابن أكيمه الليثى بحدث أن سعيد بن المسيب سمع أبو هريرة يقول صلى لنا النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلاة جهر فيها بالقراءة ثم قال : « هل قرأ أحد منكم آنفًا؟ » قلنا : نعم ، قال : إنّي أقول مالى أنا زاعم القرآن ، قال : فانهى الناس عن القراءة فيها جهر الإمام ، قال الملايت^(٨) : حدثني ابن شهاب ولم يقل : فانهى الناس ، وقال بعضهم : هو قوله الزهرى^(٩) ، وقال بعضهم : هو قول ابن أكيمه^(١٠) ، والصحيح أنه قول الزهرى^(١١) (١٢) .

(٧) أخرجه أحمد (٢٨٤/٢ ، ٢٨٥ ، ٤٨٧) ، (٣٤٥/٢) ، وأبو داود (٨٢٦) ، والترمذى (٣١١) ، وقال : هذا حديث حسن ، والنسائي (١٤١/٢) وابن ماجه (٨٤٨) ، وابن حبان (١٥٩/٣) ، والبخارى (٢٦٢) في جزء القراءة خلف الإمام ، والبيهقي (١٥٧/٢) ، (١٥٩) في السنن الكبرى ، والبغوى (٨٣/٣) في شرح السنة ، وقد صححه الشيخ الألبانى ، انظر : صحيح الجامع (٦٩١٣) .

(٨) في التاريخ للبخارى : (وقال الملايت) .

(٩) في المصدر السابق : (هذا قول الزهرى) .

(١٠) في السابق : (وقال بعضهم عن سعيد هذا قول ابن أكيمه) .

(١١) في السابق : (والصحيح قول الزهرى) .

(١٢) التاريخ الكبير (٣٨/٨) في جزء الكنى .

وهذا إذا كان من كلام الزهرى فهو من أدل الدلائل على أن الصحابة لم يكونوا يقرأون في الجهر مع النبي ﷺ ، فإن الزهرى من أعلم أهل زمانه ، أو أعلم أهل زمانه بالسنة ، وقراءة الصحابة خلف النبي ﷺ إذا كانت مشروعة واجبة أو مستحبة تكون من الأحكام العامة ، الذى يعرفها عامة الصحابة والتابعين لهم بإحسان . فيكون الزهرى من أعلم الناس بها ، فلو لم يبيّنها لاستدل بذلك على انتفائها ، فكيف إذا قطع الزهرى بأن الصحابة لم يكونوا يقرأون خلف النبي ﷺ في الجهر .

فإن قيل : قال البيهقى : ابن أكيمة رجل مجهول لم يحدث إلا بهذا الحديث وحده ، ولم يحدث عنه غير الزهرى (١٣) .

(١٣) انظر قول الإمام البيهقى في : السنن الكبرى (١٥٩/٢) وقد رد عليه ابن البركمانى بقوله : (أخرج حديثه ابن حبان في صحيحه ، وحسنه الترمذى ، وقال : اسمه عمارة ، ويقال : عمرو ، وأخرجه أيضاً أبو داود ولم يتعرض له بشيء ، وذلك دليل على حسناته عنده كما عرف ، وفي الكمال لعبد الغنى : روى عن ابن أكيمه مالك ، ومحمد بن عمرو . وقال ابن سعيد : توفي سنة إحدى ومائه ، وهو ابن تسع وسبعين . وقال ابن أبي حاتم : سألت أبي عنه فقال : صحيح الحديث ، حديثه مقبول .

وقال ابن حبان في صحيحه : اسمه عمرو ، وقال ابن معين : روى عنه محمد بن عمرو وغيره .

وحسبلك برواية بن شهاب عنه ، وفي التهيد : كان يحدث في مجلس سعيد بن المسيب وهو يصفعى إلى حديثه وتحديثه ، وذلك دليل على جلاته عندهم وثقتهم . انتهى كلامه وهذا كله بنون عنه الجهالة . انتهى انظر هامش السنن الكبرى (١٥٨/٢) .

قيل : ليس كذلك ، بل قد قال أبو حاتم الرازى فيه : صحيح الحديث ، حديثه مقبول ، وحکى عن أبي حاتم البصري أنه قال : روى عنه الزهرى ، وسعيد بن أبي هلال ، وابن أبيه عمر ، وسالم بن عمار ابن أكيمة بن عمر

وقد دوى مالئ نى موطنه عن وهب بن كيسان ، أنه سمع جابر ابن عبد الله يقول : « من صلى ركعة لم يقرأ فيها ، لم يحصل إلا وراء الإمام(١٤) » وروى أيضاً عن نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا سئل : هل يترا خلف الإمام؟ يقول : إذا صلى أحدكم خلف الإمام تجزئه قراءة الإمام ، وإذا صلى وحده فليقرأ . قال : و كان عبد الله بن عمر ، لا يترا خلف الإمام(١٥) ، وروى مسلم في صحيحه عن عطاء بن يسار أنه سأله زيد بن ثابت عن القراءة مع الإمام ، فقال : لا قراءة مع الإمام في شيء(١٦) .

وروى البهقى عن أبي وائل أن رجلاً سأله ابن مسعود عن القراءة خلف الإمام ، فقال : أنصت للقرآن ، فإن في الصلاة شغلاً ، وسيكتفيك ذلك الإمام(١٧) ، وبين مسعود وزيد بن ثابت هذا فقيها أهل المدينة ، وأهل الكوفة من الصحابة وفي كلامهما تنبية على أن المانع إنصاته لقراءة الإمام .

(١٤) موطاً مالك (ص ٦٠) برقم (١١٣) ولفظه : (من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأي القرآن) .

(١٥) المصدر السابق (ص ٥٩) برقم (١١٢) .

(١٦) أخرجه مسلم (٧٥/٥) .

(١٧) أخرجه البهقى (١٦٠/٢) في السنن الكبرى .

وكتاب البخاري في « كتاب القراءة خلف الإمام » عن على بن أبي طالب قال : وروى الحارث عن على يسبح في الآخرين ، قال : ولم يسبح ، وخالفه عبد الله بن أبي رافع ، حدثنا عثمان بن سعيد ، سمع عبيد الله بن عمرو ، عن إسحق بن راشد ، عن الزهرى ، عن عبيد الله ابن أبي رافع . مولى بنى هاشم ، حدثه عن على بن أبي طالب : إذا لم يجهر الإمام في الصلوات ، فاقرأ بأم الكتاب ، وسورة أخرى في الأولين ، من الظهر والعصر ، وفتحة الكتاب في الآخرين من الظهر والعصر ، وفي الآخرة من المغرب ، وفي الآخرين من الشاء (١٨) .

وأيضاً : فلو كانت القراءة في الجهر واجبة على المأمور الزم أحد أمرين : إما أن يقرأ مع الإمام ، وإما أن يجب على الإمام أن يسكت له حتى يقرأ ، ولم نعلم نزاعاً بين العلماء أنه لا يجب على الإمام أن يسكت القراءة المأمور بالفاتحة ولا غيرها ، وقراءته معه منهي عنها بالكتاب والسنّة . فثبت أنه لا يجب عليه القراءة معه في حال الجهر ، بل نقول : لو كانت قراءة المأمور في حال الجهر والاستئذان مستحبة ، لاستحب للإمام أن يسكت لقراءة المأمور ، ولا يستحب للإمام السكوت ليقرأ المأمور عند جمهير العلماء ، وهذا مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل وغيرهم .

وحجتهم في ذلك أن النبي ﷺ لم يكن يسكت ليقرأ المأمورون ، ولا نقل هنا أحد عنه ، بل ثبت عنه في الصحيح مسكته بعد التكبير للاستفتح (١٩) ، وفي السنّن « أنه كن له مكتبان (٢٠) : سكتة في أول

(١٨) أخرجه البخاري (من / ٧) برقم (١) في جزء القراءة حلف الإمام ، وأخرجه للبيهقي (من / ٩٢ ، ٩٣) في كتاب القراءة خلف الإمام .

(١٩) البخاري (١٨٩/١) ، ومسلم (٩٦/٥) .

(٢٠) أخرجه أبو داود (١٧٧) ، (٧٧٨) ، (٧٧٩) ، (٧٨٠) ،

والترمذى (٢٥١) وقال : حديث حمّن ، وأخرجه ابن ماجه (٨٤٤) ،

، (٨٤٥)

القراءة ، وسكتة بعد الفراغ من القراءة ، وهي سكتة لطيفة للفعل لا تتسع لقراءة الفاتحة : وقد روى أن هذه السكتة كانت بعد الفاتحة ، ولم يقل أحد إنه كان له ثلاث سكتات ، ولا أربع سكتات ، فن نقل عن النبي ﷺ ثلاث سكتات أو أربع فقد قال قوله : « وَلَا الصَّالِحُونَ » من جنس السكتات التي عند رؤوس الآي . ومثل هذا لا يسمى سكتة ، ولهذا لم يقل أحد من العلماء إنه يقرأ في مثل هذا .

وكان بعض من أدركنا من أصحابنا يقرأ عقب السكتة عند رؤوس الآي . الآي . فإذا قال الإمام :

« الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ » (٢١)

قال : (الحمد لله رب العالمين) وإذا قال :

« إِلَيْكَ نَعْبُدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ » (٢٢)

قال : (إِلَيْكَ نَعْبُدُ وَإِلَيْكَ نَسْتَعِينُ) وهذا لم يقله أحد من العلماء .

وقد اختلف العلماء في سكتة الإمام على ثلاثة أقوال : فقيل : لا سكتة في الصلاة بحال ، وهو قول مالك . وقيل فيها : سكتتان ، وهو قول الشافعى ، وأحمد ، وغيرهما لحديث سمرة بن جندب : « أن رسول الله ﷺ كان له سكتتان : سكتة حين يفتح الصلاة ، وسكتة إذا فرغ من السورة الثانية . قبل أن يركع (٢٣) » فذكر ذلك لعمران ابن حسین ، فقام : كذب سمرة . فكتب في ذلك إلى المدينة إلى أبي

(٢١) سورة الفاتحة : ١ .

(٢٢) سورة الفاتحة : ٥ .

(٢٣) سبق تخریجه .

ابن كعب ، فقال : صدق سيرة ، رواه أحمد . واللفظ له وأبو داود وابن ماجه ، والترمذى ، وقال حديث حسن .

وفي رواية أبي داود : « سكتة إذا كبر . رسكتة إذا فرغ (٢٤) بعد غير المغضوب عليهم ولا الضالين » وأحمد رجح الرواية الأولى ، واستحب السكتة الثانية ، لأجل التفص . ولم يستحب أحمد أن يسكت الإمام لقراءة المأمور ، ولكن بعض أصحابه استحب ذلك ، ومعلوم أن النبي عليه السلام لو كان يسكت سكتة تتسع لقراءة الفاتحة ، لكان هذا مما تتتوفر المهم والداعي على نقله ، فلما لم ينقل هذا أحد علم أنه لم يكن .

والسكتة الثانية في حديث سيرة قد نقلها عمران بن حصين ، وذلك أنها سكتة يسيرة ، قد لا ينضبط مثاها ، وقد روى أنها بعد الفاتحة . وعلوم أنه لم يسكت إلا سكتتين ، فعلم أن احدهما طويلة ، والأخرى بكل حال لم تكن طويلة متضعة لقراءة الفاتحة .

وأيضاً فما كان الصحابة كاهم يقرؤون الفاتحة خلفه إما في السكتة الأولى وإما في الثانية لكون هذا مما تتتوفر المهم والداعي على نقله ، فكيف ولم ينقل هذا أحد عن أحد من الصحابة أئمهم كانوا في السكتة الثانية خلفه يقرؤون الفاتحة ، مع أن ذلك لو كان مشروعاً لكان الصحابة أحق الناس بعلمه ، وعمله ، فعلم أنه بدعة .

وأيضاً فالمقصود بالجهر اسماع المأمورين ، وهذا يؤمّنون على قراءة الإمام في الجهر دون السر ، فإذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد أمر أن يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءاته ، وهو بمثابة أن يحدث من لم يستمع لحديثه ، ويخطب من لم يستمع لخطبته ، وهذا سمه تزه عنه

الشرعية . ولهذا روى في الحديث : « مثل الذي يتكلم والإمام يخطب كمثل الحمار يحمل أسفاراً (٢٥) » ذهكنا إذا كان يقرأ والإمام يقرأ عليه .

(٢٥) أخرجه أحمد (٢٣٠/١) ، وانطرباني (١٢٥٦٣) في الكبير ، قال الحافظ الهيثمي (١٨٤/٢) في مجمع الزوائد : رواه أحمد والبزار ، الطبراني في الكبير ، وفيه بحالة بن سعيد وقد ضعفه الناس ، ووثقه النسائي في رواية .

وقد ضعف المحدث الشیخ الألبانی ، انظر : ضعیف الجامع (٥٢٤٢) .

فصل

وإذا كان المأمور مأموراً بالاسماع والانصات لقراءة الإمام ، لم يشغله عن ذلك بغيرها ، لا بقراءة ، ولا ذكر ، ولا دعاء ، ففي حال جهر الإمام لا يستفتح ولا يتعدّ . وفي هذه المسألة نزاع . وفيها ثلاثة أقوال ، هي ثلاثة روايات عن أحمد . قيل : إنه حال الجهر يستفتح ويتعدّ ، ويتعدّ ، ولا يقرأ ، لأنه بالاسماع يحصل له مقصود القراءة ، بخلاف الاستفتاح والاستعاذه ، فإنه لا يسمعهما .

وقيل : يستفتح ولا يتعدّ ، لأن الاستفتاح تابع لتكبيرة الإحرام بخلاف التعوذ فإنه تابع لقراءة ، فلن لم يقرأ لا يتعدّ .

وقيل : لا يستفتح ولا يتعدّ حال الجهر ، وهذا أصح ، فإن ذلك يشغل عن الاسماع والانصات المأمور به ، وايس له أن يشغله عما أمر به بشيء من الأشياء .

ثم اختلف أصحاب أحمد : فنهم من قال هذا الخلاف إنما هو في حال سكوت الإمام ، هل يشغله الاستفتاح ، أو الاستعاذه ، أو بأحد هما أو لا يشغله إلا بالقراءة لكونها مختلطة في وجوبها . وأما في حال الجهر فلا يشغله بغير الانصات والمعروف عند أصحابه أن هذا النزاع هو في حال الجهر ، لما تقدم من التعليل ، وأما في حال المخافته فالأفضل له أن يستفتح ، واستفتاحه حال سكوت الإمام أفضل من قراءته في ظاهر مذهب أحمد ، وأبي حنيفة وغيرهما : لأن القراءة يعتصم عنها بالاسماع ، بخلاف الاستفتاح .

وأما قول القائل : إن قراءة المأمور مختلف في وجوبها ، فيقال : وكذلك الاستفتاح هل يجب ؟ فيه قولان مشهوران في مذهب أحمد ، ولم يختلف قوله : إنه لا يجب على المأمور القراءة في حال الجهر ، واختار ابن بطة وجوب الاستفتاح ، وقد ذكر ذلك روايتين عن أحمد :

وعلى هذا ففى حال المخافته هل يستحب له مع الاستفتاح الاستعاذة
إذا لم يقرأ ؟ على روایتن ،

والصواب : إن الاستعادة لا تشرع إلا من قرأ ، فإن اتسع الزمان
للتقراءة استعاذ وقرأ ، وإنما أنصت .

فـ

وأما «الفصل الثاني» وهو القراءة إذ لم يسمع قراءة الإمام. كحال مخافته الإمام، وسكنوته، فإن الأمر، قراءة واترغم فيتناول المصلى أعظم مما يتناول غيره، فإن قراءة القرآن وصلة أفضل منها خارج الصلة، وما ورد من الفصل لقارئ القرآن يتناول المصلى أعظم مما يتناول

غٰيره ؛ لقوله عليه السلام : « من قرأ القرآن فله بكل حرف عشر حسناً ؛ أما إني لا أقول : (الـم) حرف ، ولكن ألف حرف ولا م حرف . وهم حرف (٢٦) » قال الترمذى : حديث صحيح .

وقد ثبت في خصوص الصلاة قوله في الحديث الصحيح ، الذي رواه مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلوات الله عليه وسلم قال : « من صلَّى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهو خداع - ثلاثة » أى : غير تمام فقيل لأبي هريرة : إني أكون وراء الإمام . فقال : اقرأ بها في نفسك فإني سمعت رسول الله صلوات الله عليه وسلم يقول : « قال الله : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ، فنصفها لي ، ونصفها لعبدِي ولعبدِي ما سأله . فإذا قال العبد : (الحمد لله رب العالمين) قال الله : حمدني عبدي ، فإذا قال * (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ) قال الله : أثني على عبدي ، فإذا قال : (مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ) قال : مُجَانِي عبدي ، وقال مرة : فوض إلى عبدي - فإذا قال : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ) قال : هذا بيني وبين عبدي ، ولعبدِي ما سأله ، فإذا قال : (اَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ . غَيْرَ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ) قال : هذا لعبدِي ، ولعبدِي ما سأله (٢٧) » .

وروى مسلم في صحيحه عن عمران بن حصين : أنَّ رَسُولَ اللهِ صلوات الله عليه وسلم صلَّى النَّظَرَ : فجعل رجل يقرأ خلفه : بسجع اسم ربك الأعلى ، فلما انصرف قال : « أَيُّكُمْ قرأت؟ أَوْ أَيُّكُمْ تقارأ؟ » قال رجل : أنا ،

(٢٦) أخرجه الترمذى (٣٠٧٥) وقال : هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه ، وأخرجه الحاكم (٥٥٥/١) بمنحوه . وقال : هذا حديث صحيح ، وتعقبه الذهبي بقوله : لكن إبراهيم بن مسلم - أحد الرواة - ضعيف . وأخرجه البزري (٢١٣٧) في مشكاة المصابيح . وقد صححه الشيخ الألبانى ، انظر صحيح الجامع برقم (٦٣٤٥) .

(٢٧) أخرجه مسلم (٤/١٠٢ - ١٠١) .

قال : قد ظنت أن بعضكم خالجنها (٢٨) » رواه مسلم . فهذا قد قرأ خلفه في صلاة الظهر ، ولم ينه ولا غيره عن القراءة ، لكن قال : « قد ظنت أن بعضكم خالجنها » أى نازعنها . كما قال في الحديث الآخر : « إني أقول مالى أنزاع القرآن (٢٩) » .

وفي المسند عن ابن مسعود قال : كانوا يقرأون خلف النبي ﷺ ، فقال : « خلطتم على القرآن (٣٠) » فهذا كراهة منه لمن نازعه وخالفه ، وخلط عليه القرآن ، وهذا لا يكون من قرأ في نفسه بحيث لا يسمعه

• (٢٨) أخرجه مسلم (١١٠/٤) .

[فائدة]

قوله : (خالجنها) أى نازعه ، قال الإمام النووي رحمه الله : ومعنى هذا الكلام الإنكار عليه ، والإنكار في جهره ، أو رفع صوته بحيث أسمع غيره لا عن أصل القراءة ، بل فيه أئمّة كانوا يقرأون بالسورة في الصلاة السرية .

وفي إثبات قراءة السورة في الظهر للإمام وللمأمور ، وهذا الحكم عندنا ، ولنا وجہ شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأمور السورة في السرية ، كما لا يقرأها في الجهرية ، وهذا غلط ، لأنّه في الجهرية يؤمر بالإنصات ، وهنا لا يسمع ، فلا معنى لسكته من غير استئذان ، ولو كان في الجهرية بعيداً عن الإمام لا يسمع قراءته ، فالأصح أنه يقرأ السورة ، والله أعلم . انتهى نقلاً عن شرح النووي على مسلم (١١٠ - ٩/٤) .

• (٢٩) سبق تخرجه .

(٣٠) أخرجه أحمد (٤٥١/١) ، والبخاري (ص/٨٧) في جزء القراءة برقم (٢٥٤) ، والبهقي (ص/١٦٨) في كتاب القراءة ، والدارقطني (٢٣٤/١) .

غيره ، وإنما يكون من أسمع غيره ، وهذا مكرر وله ما فيه من المنازعات
لغيره ، لا لأجل كونه قارئاً خلف الإمام ، وأما مع حفافته الإمام .
فإن هذا لم يرد حديث بالمعنى عنه ، ولهذا قال : «أيكم القارئ ؟» (٣١) .
أي القارئ الذي نازعنى ، لم يرد بذلك القارئ في نفسه ، فإن هذا
لا ينزع ، ولا يعرف أنه خالج الذي يُنْتَهِي ، وكراهة القراءة خلف الإمام
إنما هي إذا امتنع من الانصات المأمور به ، أو إذا نازع غيره ، فإذا
لم يكن هناك إنصات مأمور به ، ولا منازعة ، فلا وجه للمنع من تلاوة
القرآن في الصلاة . والقارئ هنا لم يعتض عن القراءة باستثناء فيفوته
الاستئذن والقراءة جميعاً ، مع الخلاف المشهور في وجوب القراءة في مثل
هذه الحال ، بخلاف وجوبها في حال الجهر ، فإنه شاذ ، حتى نقل
أحمد الاجماع على خلافه .

وأبو هريرة وغيره من الصحابة فهموا من قوله : قسمت الصلاة
بني وبيت عبدى نصفين (٣٢) ، فإذا قال العبد : (الحمد لله رب العالمين)
أن ذلك يعم الإمام والمأمور .

وأيضاً فجميع الأذكار التي يشرع للإمام أن يقولها سراً يشرع للمأمور
أن يقولها سراً كالتسبيح في الركوع والسجود ، وكالتشهد والدعاء . وملحوظ
أن القراءة أفضل من الذكر والدعاء ، فلأى معنى لا تشرع له القراءة
في السر ، وهو لا يسمع قراءة للسر ، ولا يؤمن على قراءة الإمام
في السر .

وأيضاً فإن الله سبحانه لما قال :

«وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرَحَّمُونَ» (٣٣)

(٣١) سبق تخرجه .

(٣٢) سبق تخرجه .

(٣٣) سورة الأعراف : ٢٠٤ .

وقال : « وَادْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً ٍ . وَدُونَ الْجَهْرِ
مِنَ الْقَوْلِ بِالْعَدُوِّ وَالْأَصَالِ ، وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ » (٣٤)
وهذا أمر للنبي ﷺ ، ولأمته ، فإنه ما خطب به خطوبت به الأمة
ما لم يرد به نص بالخصوص . كقوله :

« وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغَرْوَبِ » (٣٥)

وقوله : « وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ الْلَّيْلِ » (٣٦)

« أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى عَسَقِ الْلَّيْلِ » (٣٧)

ونحو ذلك . وهذا أمر يتناول الإمام والمأمور والمفرد بأن يذكر الله
في نفسه بالغدو والآصال ، وهو يتناول صلاة الفجر والظهر والعصر ،
شيكون المأمور مأموراً بذكر ربه في نفسه لكن إذا كان مستعماً كان مأمورا
بالاستماع ، وإن لم يكن مستعماً كان مأموراً بذكر ربه في نفسه . والقرآن
أفضل الذكر كما قال تعالى :

« وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ » (٣٨)

وقال تعالى : « وَقَدْ آتَيْنَاكَ مِنْ لَدُنَّا ذِكْرًا » (٣٩)

وقال تعالى : « وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا
وَنَخْشِرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى » (٤٠)

— ٢٠٥ — (٣٤) سورة الأعراف :

— ٣٩ — (٣٥) سورة ق :

— ١١٤ — (٣٦) سورة هود :

— ٧٨ — (٣٧) سورة الإسراء :

— ٥٠ — (٣٨) سورة الأنبياء :

— ٩٩ — (٣٩) سورة طه :

— ١٢٤ — (٤٠) سورة طه :

وقال : « مَا يَأْتِيهِم مِّنْ ذِكْرٍ مِّنْ رَّبِّهِمْ مُّخَدَّثٍ » (٤١) .
وأيضاً : فالسكت بلا قراءة ولا ذكر ولا دعاء ليس عبادة ،
ولا مأموراً به ، بل يفتح باب الوسوسه ، فالاشتغال بذكر الله أفضل
من السكت ، وقراءة القرآن من أفضل الخير ، وإذا كان كذلك فالذكر
بالقرآن أفضل من غيره ، كما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه
قال : أفضل الكلام بعد القرآن أربع - وهن من القرآن - سبحان الله ،
والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر (٤٢) . رواه مسلم في صحيحه .
وعن عبد الله بن أبي أوفى قال : « جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إنني
لا أستطيع أن آخذ من القرآن شيئاً فعلمني ما يجزئي منه ، فقال : « قل
سبحان الله ، والحمد لله ، ولا إله إلا الله ، والله أكبر ، ولا حول ولا قوّة
إلا بالله » فقال : يا رسول الله ! هذا الله ، فلما قال : هكذا بيديه -
أرحمى ، وارزقنى وعافنى ، واهدى » فلما قام قال : قل « اللهم
فقال رسول الله ﷺ : « أما هذا فتهد ملائكتي من الخير (٤٣) » رواه
أحمد ، وأبو داود ، والنسائي .

والذين أوجبوا القراءة في الجهر : احتجوا بالحديث الذي في السنن
عن عبادة أن النبي ﷺ قال : « إذا كنتم ورأي فلا تقرؤوا إلا بفاتحة

(٤١) سورة الأنبياء : ٢ .

(٤٢) أخرجه البخاري (١٧٣/٨) ، وأحمد (٢٠/٥) ، (٣٦/٤) .
وأخرجه مسلم (١١٧/١٤) بلفظ : (أحب الكلام إلى الله) ، وأخرجه
البيهقي (٣٨١/٢) ، والحاكم (٢٤١/١) .

(٤٣) أخرجه مسلم (١٩/١٧) من حديث سعد ، وأبو داود
(٨٣٢) . وأحمد (١٨٠/١) ، والنسائي (١٤٣/٢) من حديث
عبد الله بن أبي أوفى .

الكتاب ، فإنه لا صلاة من لم يقرأ بها (٤٤) ». وهذا الحديث معلم عند أئمة الحديث بأور كثيرة . ضعفه أحمد وغيره من الأئمة . وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع ، وبين إن الحديث الصحيح قول النبي ﷺ : « لا صلاة إلا بأم القرآن (٤٥) » فهذا هو الذي أخر جاه في الصحيحين . ورواه الزهرى عن محمود بن الربيع عن عبادة . وأما هذا الحديث فغلط فيه بعض الشاميين وأصله أن عبادة كان يوم بيت المقدس ، فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالوقوف على عبادة .

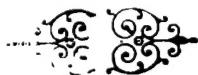
وأيضاً : فقد تكلم العلامة قدماً وحدينا في هذه المسألة ، وبسطوا التول فيها ، وفي غيرها ، من المسائل . وتارة أفردوا القول فيها في مصنفات مفردة ، وانتصرت طائفة للإثبات في مصنفات مفردة : كالبخارى وغيره . وطائفة للنفي : كأنى مطبع البلاخى ، وكرام ، وغيرهما .

ومن تأمل مصنفات الطوائف تبين له القول الوسط ، فإن عامة المصنفات المفردة تتضمن صور كل من القولين المتباهيين ، قول من ينهى

(٤٤) أخرجه أبو داود (٨٢٣) ، والترمذى (٣١٠) وقال : حديث حسن ، أخرجه أحمد (٣١٦/٥ ، ٣٢٢) ، والحاكم (٢٣٨/١ ، ٢٣٩) ؛ والدارقطنى (٣١٨/١) ، (٣١٩/١) ، ابن حبان (٤٦٠) ، والبغوى (٨٢/٣) في شرح السنة ، ولكن ضعف الحديث الشيخ الألبانى حفظه الله ، انظر : ضعيف الجامع (٢٠٨١) ، (٤٦٨٤) .

(٤٥) أخرجه البخارى (١٩٢/١) ، ومسلم (١٠٠/٤) ، والنسائى (١٣٧/٢) ، وأحمد (٣١٢/٥) ، وابن ماجه (٨٣٧) ، والبيهقي (ص/٢٤) في كتاب القراءة خلف الإمام .

عن القراءة خلف الإمام ، حتى في صلاة السر . وقول من يأمر بالقراءة خلفه مع سماع جهر الإمام ، والبخاري ومن بالغ في الانتصار للاثبات بالقراءة حتى مع جهر الإمام ؛ بل يوجب ذلك ، كما يقواه الشافعى في الجليل ، وأبن حزم ، ومع هذا فحججه ومصنفه إنما تتضمن تضعيف قول أبي حنيفة في هذه المسألة وتوايعها .



تم التحقيق

والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات

أبو مريم مجدى بن فتحى السيد

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	بين يدي الكتاب وأهميته
٥	العمل في الكتاب
٦	أصل الكتاب
٧	ترجمة المصنف
١٥	باب صلاة الجماعة
١٧	حكم الصلاة في المساجد التي على القبور
١٨	فائدة عظيمة
١٩	إقامة الصلوات الخمس في المساجد من أعظم العبادات
٢٠	أدلة الموجبون : لصلاة الجماعة في المساجد
٢٦	أدلة من قال : لا تصح صلاة المنفرد إلا بعذر
٢٩	قاعدة الشرعية فيمن كان عازماً على الفعل ولم يفعله
٣٣	من سمع الداعي ولم يجيب
٣٥	من اعتقاد أن الصلاة في بيته أفضل
٣٦	رجل جار للمسجد ولم يحضر
٣٧	إذا أقيمت صلاة الفريضة . يأتي بها أم السنة
٤٠	رسالة القراءة خلف الإمام
٤٣	الدليل « الكتاب والسنة والاعتبار »
٥٢	المقصود بسماع المأمور أثناء الجهر
٥١	سكت الإمام على ثلاثة أقوال
٥٥	حكم القراءة إذا لم يسمع قراءة الإمام
٦٠	وجوب القراءة

رقم الإيداع ٣٢٠٣ - سنة ١٩٨٨



مَارِعُ الْوَزَاءِ الْمَنْصُورَةِ

شارع الإمام محمد عبده المواجه لكلية الآداب

ت: ٢٤٢٧٢١ - ص.ب: ٢٣٠

نلکس: DWFA UN ٢٤٠٠٤